الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية
وزارة التصميم العام
****

الجمهورية اللبنانية * وزارة التصميم العام * مركز التوثيق

وثيقة اولية لوضع

سياسة زراعية في لبنان

من اعداد

فرنسيس الياس بو عاصي
رئيس مصلحة مراقبة التنفيذ

عبد الله عاصي
رئيس دائرة التصميم العام في الجنوب

خليل ابو رجيلي
مصلحة النشاطات الاقليمية

وزارة التصميم العام
مركز التوثيق
الرقم 39/A
تاريخ الدخول

المحتـــــوى

Introduction de Son Excellence Monsieur le Ministre du Plan , Maurice Gemayel.

صفحـــــة

مقدمـــة عـامـــة ٣

الجزء الاول : الوضـع الحـالي في القطـاع الزراعـــي ٦

ـ توزيع المسـاحـات ٦
ـ المنـاخ ١٠
ـ السكـــان ١٥
ـ الـــــرى ١٧
ـ الملكيـات الزراعيـــة ٢٤
ـ طـــرق الاستثمـــار الزراعـي ٢٦
ـ الانتـاج الزراعـي العـام ٢٨
ـ الصـادرات والـواردات الزراعيـة ٣٦
ـ التصنيـع الزراعـي ٣٩
ـ التسليـــف ٤٣
ـ الوضع الاداري ٤٤
ـ تنظيم الادارات العامة التي تعنى في الزراعـة ٤٦

الجزء الثـاني : احتمالات تطـور القطـاع الزراعـــي

ـ الاتجاهات العامة للقطـــاع الزراعي ٤٨
أ) احتمالات تطـور الانتاج والدخل الزراعي ٤٨
ب) الجهاز العلمي البشـري الزراعـي ٥٠
ج) الاستصـلاح والتوجيه الزراعـي ٥٣

صفحة

- احتمالات تطور اهم المنتجات الزراعية ٥٦
- القمح ٥٦
- التبغ ٥٧
- الشمندر السكري ٥٨
- الكرمة ٥٩
- التفاح ٥٩
- الحضيات ٦٠
- الخضار ٦٢
- المنتجات الحيوانية ٦٢
- الحرير ٦٥
- الاسماك ٦٧

- احتمالات تطور الزراعة في اهم المناطق اللبنانية ٦٩
- لبنان الشمالي ٦٩
- البقاع ٧١
- لبنان الجنوبي ٧٣
- جبل لبنان ٧٥

مقدمـــــــــــــــة

وضـــع القطـــاع الزراعـــي في لبنـــان

ان نظـرة سريعـــة على مختلـــف القطـاعات الاقتصاديـــة مع اجراء مقـارنة بسيطـة بيـن العناصـــر التي يتألـف منها الدخـل الوطنـي ، تؤكـد لنا مدى التخلف الذي يعانيـــه القطـاع الزراعـي حيـــث بلـغ دخـل هذا القطـاع بمشتملاتـه الزراعيـة والحيوانية حوالي ٥٢٥ مليون ليرة لبنانيـــة وذلك في سنة ١٩٦٩ ، اي بنسبـــة قدرها ٥ر١١ ٪ من مجموع الدخل الوطنـــي اللبنـاني ٠

المساحـــــــــة

ان ضيق رقعـــة الارض التي يقوم عليها لبنان ، والتي لا تزيـد عن عشرة الاف كيلو متر مربـع كافيـــة لان تجعلنـا نعمل بكل الوسـائل العصرية وبأقصـى طاقـة ممكنـة لاستثمار اقصى مايمكـن من الاراضـي ، هـذا مع العلـم ان نسبـة الاراضـي المزروعـة تقدر بنحـو ٣٨ر٢٧ ٪ ، وان معظـــم الزراعـــات القائمـــة لم تعد تفي بالمتطلبـــات الاقتصاديـة والمعيشيـــة للسكان ٠

ان زيـادة المساحـات المزروعـة عن جهة وهو ما يطلق عليه التوسع الافقـي ، وتحويل بعض الزراعـات غير المنتجة الى زراعـات اخرى اكثر انتاجـا وتكثيفـــا وقابلية للتصنيع وهو مايسمـــى بالتوسع الـرأسي من جهة ثانية ،اصبحا ضـــرورة وطنيـــة تحتمها زيـادة السكان وتطـورات العصر ٠

العوامل الطبيعيـــــة

يأتي المناخ في مقدمة هذه العوامل التي تؤثر تأثيـرا مباشـرا وفعالا في حياة النبـــات وازدهـاره واثمـاره ، ولبنان بمناخـه المتوسطي المثالي وبتضاريســـه المختلفة والمتمثلة بسفوحـه

وجبالـــه وسهولـــه ووديـانه قادر على ان يكون حديقـــة الشرق ، يحتوى كل ما تشتهيـــــه النفـــس من ثمـار وخضـــار ومحاصيل ، وتسـر لرؤيتـــه الابصـــار من ازهـــار ورياحيـــن ٠

الموارد المائيـــة

هي مصـدر الخيـــرات والارزاق ، بل مصـدر الحيـاة ، وقد انعم الله بها على لبنـــان فجعلـــه " قصـــر البحـــر " لكن هذا المـورد الحيـوى يضيع هـدرا ولا ننتفع الا بجزء يسيـــر منـــه ٠

السكـــــان

من حسـن حظ لبنان ان حوالـــي ٥٠ ٪ من سكانه المقيميـــن لم ينزحـوا عن مناطقهم حتى الان ، وان معظمهم يشتغلـون في الزراعـــة ٠ هؤلاء الموتبطـون بالارض محكوم عليهم بالفقـــر والعيـــش عيشـــة الكفـــاف ، لان متوســـط دخل الفـــرد منهم لا يتجـاوز الـ ٤٠٠ ليرة لبنانيـة في السنـة ، كما وان بينهم من يعطون اجراء في املاك الغير ، يشكـون من عدم الاستقـــرار والاستمرار في حياتهم ٠

الانتـاج النبـاتـــي

يبقـــى دائمـا تحت رحمـــة الطبيعـة ، فان حلـت العواصـــف والانـواء او انحبـــس المطـــر عم القحـط والجفـاف ، وان جادت الطبيعـة بالدفء والماء والضيـاء عم الخير وطفـــح الكيـــل عند الفـلاح ٠ لكن اذا سلـــم الرزق في الحقـل قد لا يسلـم في الســوق ، فهو عرضـــة للكســـاد وســوء التصريـــف ٠

الانتـــاج الحيـواني

اذا استثنينـــا مـــزارع الـــد واجن التي تطـورت بسرعـة في الا ونـة الاخيرة ، فان الانتـاج الحيواني يبد و بصورة عامـة اكثر تخلفـا من الانتـاج النبـاتي ٠

فتربيـــة الابقـار تتم غالبـا في المنازل لا في المزارع الخاصة ، لانها تستعمل في الحـرث بدلا عـن الالـة ، وليس في انتاج اللحم واللبـــن ٠

اما الاغنـام فلا يوجد لها مراع وقد تضـاءل عددهـا كثيـرا والماعز تسرح وتمرح فـي اكثـر من ثلاثـة ارباع مساحة لبنان فتفتـك بكل ما تلقـاه امامها من اشجـار حرجيـة ومزروعات

وصيد الاسمـاك لا يـزال يجرى بطريقـة بدائيـة ، فأصبح هذا الغذاء البروتينـي الفاخـر مأكـول الميسـوريـــن على الرغـم من طول الشـاطئ

التصنيـــع الزراعـــي

يقـوم على عـدد قليـل من الصناعـات التحويليـة وتجفيـف بعض انواع الخضـار والمحاصيـل وحفظ الفاكهة ٠ يضـاف الى ذلـك مايتـم في المنازل الريفيـة من حفظ الاغـذيـة بطـرق مختلفـة ٠

وسيجـرى بحث كل ما ذكرنـاه بالتفصيـل في الدراسـة الموضوعـة ٠

الجـــــــزء الاول

الوضـــــع الحـالـــــي للقطـــاع الزراعـــي

توزيـــع المســاحـــات

تبلـــغ مساحـة لبنـان حوالي ١٠٢٣٠ الاف كلـم ٢ ، وتقدر مساحة الاراضي المزروعـة في المحافظـــات الاربـــع بنحو ٣٩٠٩٢٣ هكتـــارا بما فيها الاحراج بنسبـــة ٣٨٫٢٧ ٪ من المساحـة الاجماليـة ، كما تقدر الاراضـــي الباقيـة القابلـة للاستصـــلاح في المحافظـات بحوالي ٣٢٤٠٠٠ هكتـــار اى بنسبـــة ٣١٫٧٢ ٪ من المساحة الاجمالية . هذه النسبـــة تقرب من مساحـة الاراضي المزروعـة . بمعنى انه يمكن مضاعفـة المساحـات المزروعـة في لبنان .

تأتي محافظـة الجنوب في المرتبـة الاولى من حيث نسبـة المساحة المزروعـة ٤٩٫٠٨ ٪ يليها محافظـة البقـاع ٣٩ ٪ ثم محافظـــة لبنان الشمـالي ٣٢٫٣٧ ٪ واقل ما تعتمد علـــى الانتـاج الزراعـي هي محافظـة جبل لبنان ٣١٫٦٤ ٪ على الرغـــم من كثـافـة عدد السكان فيها .

اما الاراضـي المرويـــة فهي عتد نيـة جدا اذا قيســـت بالمساحـة الاجمالية او بالمساحة المزروعـــة . فهي تبلـغ في المتوســط ٦٫٢٦ ٪ من المساحـات الاجمالية و ١٦٫٣٧ ٪ من المساحات المزروعـــة . ويأتي لبنان الجنـوبي في الدرجة الاخيرة من حيث نصيبـه في الرى . فقد بلغـــت المساحـة المرويـــة فيه حوالي ١٠١٧٣ هكتـــارا وهي تعادل نسبـــة ١٠٫٣٦ ٪ من الاراضي المزروعـة ونسبـــة ٥٫٠٨ من المساحـــة الاجماليـة . يلي الجنـوب محافظـة جبل لبنان . فتبلغ المساحـــات المرويـة فيه ١٠٥٣٥ هكتـــارا نسبتها ١٧٫٠٧ ٪ من الاراضي المزروعـة و ٥٫٤ ٪ من المساحـــة الاجماليـــة . ويأتي البقـاع في الدرجـة الثالثـة من حيث نسبة الاراضي المرويـــة التي تبلـــغ ١٥٫٤٢ ٪ من الاراضي المزروعـــة و ٦٫٠١ ٪ من المساحة الاجمالية على الرغـــم من كـون البقـاع يتمتـــع بنصيـــب وافـر من الاراضـــي المرويـة التي تبلـغ ٢٥٧٣٥ هكتـــارا اما محافظـــة لبنان الشمـالي ففيها حوالي ١٧٦٣٦ هكتـــارا من الاراضي المرويـة وهي تشكـــل اعلى نسبة اذا قيســـت بالاراضـــي المزروعـة ٢٧٫٥ ٪ او بالمساحة الاجمالية ٨٫٩ ٪ بالاضافة الى ذلـك فان التفـاوت في توزيـــع المساحات المروية يزداد وضوحـا على مستوى الاقضية . ففـــي

محافظة جبل لبنان مثلا ، نجد ان قضاء عاليه يحتل المرتبة الاخيرة من حيث مساحة ونسبة الاراضي المروية حيث تبلغ ٧٦٧ هكتارا اى بنسبة ٦ر٤٦ ٪ من الاراضي المزروعة واكثر ما تتسع المساحة المروية في قضاء كسروان فتبلغ ٢٩٧٤ هكتارا نسبتها ٢٠ر٢٥ ٪ ويتقدم المتن بأعلى نسبة في ذلك ٢٢ر٥٤ ٪

اما في محافظة لبنان الشمالي ، فان قضاء عكار يأتي في الدرجة الاولى من حيث المساحة المروية فتبلغ ٨٢٦٠ هكتارا ، كذلك فان نسبة الرى تبلغ اقصى حد لها في قضاء بشرى (٠٣ر٤٩ ٪) من الاراضي المزروعة وتبلغ هذه النسبة ادنى حد لها في قضاء الكوره ٩ر٠ ٪ اى ان الاراضي المروية لاتزيد في هذا القضاء عن ٥٧ هكتارا ٠

اما في محافظة الجنوب ، فان اعمال الرى تشمل بصورة كاملة تقريبا الشريط الساحلي الممتد من صيدا حتى الناقورة وعليه فان قضاء صور له نصيب اوفر من باقي الاقضية ٠ فتبلغ المساحة المروية ٤٧٠٧ هكتارات اي تعادل نسبة ٢٦ر٣٣ ٪ من المساحة المزروعة يليه قضاء صيدا ٣١٣١ هكتار نسبتها ١٦ر٨٥ ٠ اما قضاء بنت جبيل فتكاد تنعدم فيه الاراضي المروية حيث تبلغ ٥ هكتارات نسبتها ٠٠ر٠ ٪ من المساحات المزروعة كذلك تتدنى كثيرا نسبة الاراضي المروية في قضاء النبطية فتبلغ ٢ر١١ ٪ من الاراضي المزروعة ٠ ومن المقرر ان ترتفع نسبة الاراضي المروية في قضاء جزين من ٦ر٧٧ ٪ الى ٢٣ر٨ ٪ بعد ان تم تنفيذ العمل في جر مياه الليطاني الى منطقة لبعا حيث ستزداد المساحة المروية بمقدار ١٥٠٠ هكتارا ٠

وفي محافظة البقاع فان قضاء بعلبك يتمتع بأعلى نصيب من الاراضي المروية ١٠٨١٩ هكتارا نسبتها ٢٠ر١٤ ٪ يليه قضاء زحلة الذى يتمتع بأعلى نسبة في المحافظة ٧٧ر٣٦ ٪ وهي تعادل ٨٩٢٧ هكتارا ٠

وفيما يلي جداول عن توزيع المساحات ونسبة كل منها على مستوى لبنان ومحافظاته ٠ كما يوجد جدول آخر يقسم هذه المساحات بطريقة اخرى اكثر تفصيلا (راجع الجدولين رقم ١و٢)

جدول رقم ١ — توزيع المساحات في لبنان

المحافظة	المساحة الاجمالية (هكتار)	الاراضي المزروعة		توزيع المساحات المزروعة				الاراضي القابلة للاستصلاح (هكتار)	نسبتها من المساحة الاجمالية
		هكتار	نسبتها من المساحة الاجمالية	بعل (هكتار)	النسبة المئوية	مروى (هكتار)	النسبة المئوية		
جبل لبنان	١٩٥٠٤٠	٦١٧٢٩	٣١٫٦٤ ٪	٥١١٩٤	٨٢٫٩٣٪	١٠٥٣٥	١٧٫٠٧٪	٦٤ ٠٠٠	٣٢٫٨١ ٪
لبنان الشمالي	١٩٨١١٧	٦٤١٤٦	٣٢٫٣٧٪	٤٦٥١٠	٧٢٫٥ ٪	١٧٦٣٦	٢٧٫٥٪	٦٩ ٠٠٠	٣٤٫٨٢ ٪
لبنان الجنوبي	٢٠٠٠٥٨	٩٨١٩٥	٤٩٫٠٨٪	٨٨٠٢٢	٨٩٫٦٤٪	١٠١٧٣	١٠٫٣٦٪	٥٢ ٠٠٠	٢٦ ٪
البقاع	٤٢٨٠٢٨	١٦٦٩٥٣	٣٩٪	١٤١٢١٨	٨٤٫٥٨٪	٢٥٧٣٥	١٥٫٤٢ ٪	١٣٩ ٠٠٠	٣٢٫٤٧ ٪
المجموع	١٠٢١٢٤٣	٣٩٠٩٢٣	٣٨٫٢٧٪	٣٢٦٩٤٤	٨٣٫٦٣٪	٦٣٩٧٩	١٦٫٣٧٪	٣٢٤ ٠٠٠	٣١٫٧٢ ٪

المصدر : وزارة الزراعة

جدول رقم ٢ — جدول مفصل عن توزيع المساحات في لبنان

توزيع المساحات	محافظة جبل لبنان		محافظة البقاع		محافظة لبنان الجنوبي		محافظة الشمال		مجموع المحافظات	
	المساحة هكتار	النسبة المئوية	المساحة هكتار	النسبة المئوية	المساحة هكتار	النسبة المئوية	المساحة هكتار	النسبة المئوية	المساحة هكتار	النسبة المئوية
المساحة المزروعة	٢٨٧٥١	١٤٫٦٦	١١٠٠٠٠	٢٦٫٣	٧٦٢٢١	٣٧٫٥٤	٥٨٩١٨	٢٩٫٤٥	٢٧٣٨٩٠	٢٧٫٢٠
اراضي زراعية مهملة	٢١٢٤٩	١٠٫٨٤	٥٠٠٠	١٫٢	١٣٧٧٩	٦٫٨١	١٦٠٨٣	٨٠٥	٥٦١١١	٥٫٥٨
اراضي غيرمنتجة يمكن استصلاحها	٢٦٠٠٠	١٣٫٢٥	٩٦٠٠٠	٢٢٫٩٥	٤٦٠٠٠	٢٢٫٦٥	٣٢٢٠٠	١٦	٢٠٠٢٠٠	١٩٫٩٠
احراج في طريق الانقراض	١٧٠٠٠	٨٫٧	٢٨٠٠٠	٦٫٧	٦٠٠٠	٢٫٩٥	١٤٠٠٠	٧	٦٥٠٠٠	٦٫٤٠
مساحات محرجة	٢٢٠٠٠	١١٫٢	٢٢٠٠٠	٥٫٢٥	٨٠٠٠	٣٫٩٥	١٨٠٠٠	٩	٧٠٠٠٠	٦٫٩٤
اراضي غيرمنتجة	٣٢٠٠٠	١٦٫٣٥	٨٠٠٠٠	١٩٫١٥	٨٠٠٠	٣٫٩٥	٤٢٠٠٠	٢١	١٦٢٠٠٠	١٦٫٠٨
اراضي صالحة للمراعي	٢٩٠٠٠	١٩٫٩	٧٢٠٠٠	١٧٫٢٥	٣٩٠٠٠	١٩٫٢	١٣٠٠٠	٦٫٥	١٥٣٠٠٠	١٥٫٢٠
اراضي مبنية وطرق	١٠٠٠٠	١٫٥	٥٠٠٠	١٫٢	٦٠٠٠	٢٫٩٥	٦٠٠٠	٣	٢٧٠٠٠	٢٫٧٠
المجموع	١٩٦٠٠٠	١٠	٤١٨٠٠٠	١٠٠	٢٠٣٠٠٠	١٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠٧٢٠٢	١٠٠

مناخ لبنان

يتمتع لبنان بمناخ معتدل لانه يقع بين خطي العرض ٣٣° و ٤٠ر٣٣° شمالا وبين خطي الطول ٣٥° و ٤٠ر٣٦° شرقا ، مما يجعل فصول السنة مقسمة بانتظام كذلك فان تضاريس لبنان ، عدا عن كونها متفاوتة تتراوح بين السهل والمنحدر والشاطيء والجبل ، فانها تعتبر مثالية اذ تجعله منتجعا طبيعيا لطالبي الراحة والاستجمام ولرواد السياحة وهواة التزلج ، وبفضل هذه التضاريس يمكن ان يصبح لبنان موقدا طبيعيا لجميع انواع النباتات الاقتصادية في العالم .

والمناخ الذي يتألف من عناصر الحرارة والرطوبة والاضاءة هو احد العوامل الرئيسية الثلاثة التي تشتمل ايضا على التربة والماء والتي تدخل في حياة النبات ونموه وازهاره الخ ... وعليه فان رسم لوحة عامة لعناصر المناخ تؤكد لنا الميزات الطبيعية التي تتمتع بها الزراعة في لبنان لو احسن استغلالها على اكمل وجه .

اولا : هطول الامطار

يختلف معدل هطول الامطار من سنة لاخرى وبحسب المناطق اللبنانية. ينال الجبل القسط الاكبر من مياه الامطار التي تتساقط على شكل ثلوج فوق القمم العالية وينال الساحل معدلا وسطا في كمية الامطار ، اما منطقة البقاع الشمالية (حوض العاصي) فانها تمثل الحد الادنى في ذلك . وفيما يلي جدول بمتوسط ايام المطر السنوي ومعدلات الامطار الهاطلة خلال اثنتي عشرة سنة ٥٣ - ٦٤) .

جدول رقـــم ـ ٣ ـ

معدل سقـوط الامطـــار

اشهر السنـة	الساحـــــل		الجبـــل		حوض نهر العاصي	
	عدد الايام الممطرة	متوسط الامطار ملم	عدد الايام الممطرة	متوسط الامطـار ملم	عدد الايام الممطرة	متوسط الامطـار ملم
ايلـول	١ر٢	١٠ر٤	٠ر٨	٦ر٤	٠ر٥	٢ر٢
تشرين الاول	٣ر٧	٣٣ر٧	٣ر٣	٣٣ر٦	٢ر٨	١٢ر٧
تشرين الثاني	٧ر٧	١٠٦ر٩	٧	١١٧ر٦	٥ر٦	٥٤ر٥
كانون الاول	١١ر١	١٥٦ر٢	١٠ر٩	١٩٥ر١	٨ر٦	٧٦ر٨
كانون الثاني	١٢ر٤	١٩٤ر١	١١ر٩	٢٣٦ر٦	٩	٩١
شبـاط	١١	١٥٨ر٥	١١ر٣	٢١٦ر٤	٨ر٥	٨٦ر١
آذار	١٠ر٧	١٢٠ر٨	١١ر٤	١٨٣ر٣	٨ر٣	٦٢ر٩
نيسـان	٥ر٩	٥٧ر٣	٦ر٦	٨٥ر٦	٥ر٥	٣٧ر٩
ايـار	٢ر٦	٢٦ر٣	٣ر١	٣٤ر٣	٢ر٨	١٧ر٢
حزيـران	٠ر٣	١ر٢	٠ر٣	١ر٧	٠ر٤	١ر٦
تمـوز	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
آب	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
المجمـوع	٦٦ر٦	٨٦٥ر٤	٦٦ر٦	١١١٠ر٦	٥٢	٤٤٢ر٩

جـــدول رقـــم ٤

ثانيـــا - حـــرارة الهواء العليـــا والدنيا في مختلف المناطق

اشهر السنة	الساحـــل		الجبـــــل		حوض العاصـــي	
	عليا درجة مئوية	دنيـــا درجة مئوية	عليـــا درجة مئوية	دنيـــا درجة مئوية	عليـــا درجة مئوية	دنيا درجة
ايلـــول	٢٨ر٩	٢٠ر٨	٢٢ر٤	١٦ر٩	٢٧ر٥	١٣ر٢
تشرين الاول	٢٦ر٤	١٨ر٦	٢٢ر٧	١٣ر٥	٢٦ر٢	١١ر٢
تشرين الثاني	٢١ر٩	١٥	١٧ر١	٩ر٣	١٨ر٨	٦ر٨
كانون الاول	١٧ر٧	١١ر٥	١٢ر٦	٥ر٨	١٣ر٢	٤
كانون الثاني	١٥ر٩	٩ر٥	١٠ر٢	٣ر٨	١١	٢ر٧
شبـــاط	١٦ر٢	٩ر٧	١٠ر٥	٣ر٨	١٢ر٦	٣ر١
آذار	١٨	١٠ر٣	١٢ر٨	٥ر٢	١٥ر٦	٤ر٤
نيســان	٢١ر١	١٣ر١	١٦ر٥	٨ر١	٢٠ر١	٧ر٥
ايـــار	٢٤ر٩	١٦ر٤	٢١ر٣	١١ر٨	٢٥ر٨	١١ر٤
حزيـــران	٢٨ر٥	١٩ر٧	٢٥	١٥ر٢	٣٠ر٨	١٥
تمـــوز	٢٩ر٩	٢١ر٧	٢٦ر٧	١٧	٣٣ر٢	١٧ر٣
آب	٣٠ر٥	٢٢ر٧	٢٧ر٦	١٧ر٦	٣٣ر٧	١٧ر٧

ثالثا

جدول رقم ٥ ـ متوسط الحريرات الشهري واليومي

اشهر السنة	متوسط الحريرات الشهري	عدد ايام الشهر	متوسط الحريرات اليومي
ايلول	١٦٧٥٥	٣٠	٥٥٨ر٥
تشرين الاول	١٣٧٢٠	٣١	٤٤٢ر٦
تشرين الثاني	٨٤٤٨	٣٠	٢٨١ر٦
كانون الاول	٦١٨٤	٣١	١٩٩ر٥
كانون الثاني	٦٤٦٩	٣١	٢٠٨ر٧
شباط	٧٩٢٣	٢٨	٢٨٢ر٩
آذار	١٢٣٨٤	٣١	٣٩٩ر٥
نيسان	١٥٨١٣	٣٠	٥٢٧ر١
ايار	١٩٦٨٥	٣١	٦٣٥
حزيران	٢١٧٥٣	٣٠	٧٢٥ر١
تموز	٢٢٦٠٢	٣١	٧٢٩ر١
آب	٢٢٧٤١ر٦	٣١	٧٣٣ر٦

جدول رقـــم ـ ٦ ـ

رابعـــا ـ ساعـات الاضـاءة ومتوســط الرطـوبـة النسبيـــة

اشهر السنة	متوسط ساعات الاستدامة الحقيقية ساعـة في اليـــوم	النسبة المئوية من استدامة الضياء الممكنة	متوسط الرطـوبـة النسبية في جميع المناطق
ايلـــول	١٠ر٧	٨٥ر٨ ٪	٦٣ ٪
تشرين الاول	٩ر٣	٧٩ر٣ ٪	٦٠ر١ ٪
تشرين الثاني	٦ر٤	٦١ر٤ ٪	٦٥ر٦ ٪
كانون الاول	٤ر٨	٤٨ر٦ ٪	٦٩ر٧ ٪
كانون الثاني	٤ر٩	٤٨ر٣ ٪	٦٩ر٥ ٪
شبـاط	٥ر٦	٥١ر٨ ٪	٦٦ر٣ ٪
آذار	٦ر٥	٥٤ر٥ ٪	٦٦ر٢
نيسان	٨ر٣	٦٤ ٪	٦٣ر٧ ٪
ايـار	١٠ر٦	٧٦ر٧ ٪	٦٠ر٥ ٪
حزيـران	١٢ر٦	٨٨ر٥ ٪	٥٩ر٤ ٪
تمـــوز	١٢ر٦	٩٢ر٧ ٪	٦٠ر٦ ٪
آب	١٢	٩٠ ٪	٦٠ر٤ ٪

السكـــــــان

يقدر عـدد سكـان لبنان المقيميـــن في ١/١/١٩٧٠ بـ ٢٤٧٧٨٥٠ نسمـة . ويبلـغ معدل السكان الذين هم في سن العمل ـ اى مجموع السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ و٦٥ سنة ٦ر٥٣ ٪ اى ما مجموعـه ١٣٥٨٣٤٢ شخصـا . اما عـدد السكان القادرين على العمل فيبلـغ ٩٠٤٤١٥ شخصـا ويشمـل هذا العدد السكان الذين تتراوح اعمارهم مابين ١٥ و ٦٥ سنـة باستثنـاء المرضى والعجزه والمتأخرين عقليـا والامهات المتفرغـات لتربيـة الاطفـال والتلاميـذ وهناك نسبـة ٤ر٧٩ ٪ منهم (اى من ٩٠٤٤١٥) يعملون فعليـا ويتوزعون بنسب مختلفـة على مختلـف القطـاعات . وقد كان توزيعهم في سنة ١٩٦٨ على مختلف القطاعات كما يلي : ـ

القطـــاع	عـدد	نسبـه
الزراعـة	٢٢٠ ٠٠٠	٣٤ر٠٠ ٪
الصناعة والحرف	٩١ ٦٠٠	١٤ر١ ٪
البناء والاشغال العامة والمياه والغاز والكهرباء	٤٤ ٠٠٠	٦ر٨ ٪
التجارة والبنـوك والتأمين	٧٧ ٥٠٠	١٢ر٨ ٪
النقـل	٤٦ ٣٠٠	٧ر٢ ٪
الخدمات	١٦٧ ٦٠٠	٢٥ر٩ ٪
المجمـوع	٦٤٧٠٠٠	١٠٠

المصـدر : وزارة التصميم العام لبنان الاقتصـادى والاجتماعي ايلول سنة ١٩٦٩

انخفضت قليلا نسبة العاملين في الزراعة خلال السنوات العشر الاخيرة واصبحت في سنة ١٩٦٨ ٣٤ ٪ ومع ذلك فان عدد العاملين في الزراعة لايزال كبيرا وهذا الوضع يشرح اقبال سكان الريف على الهجرة نحو المدينة وبلاد الاغتراب ، وقد زادت هذه الهجرة خلال السنتين الاخيرتين لان الزراعة لم تعد مؤهلة لاستيعاب اليد العاملة الجديدة ولم تعد كافية لسد حاجات العاملين فيها . زد على ذلك بان المزارع اللبناني الذى يعيش قرب المدينة ويتردد عليها بسهولة اخذ يتعاطى عدة نشاطات بالاضافة الى الزراعة مما ادى الى انخفاض في الانتاج الزراعي واظهرت دراسة صادرة عن وزارة التصميم العام تتضمن تقييم اعمال المشروع الاخضر بان نسبة المزارعين الذين يتعاطون اعمالا غير زراعية بالاضافة الى الزراعة فتبلغ ٤٧ ٪ من مجموع المزارعين ، اى ان هناك نحو نصف المزارعين لايتفرغون للاعمال الزراعية وعليه ، فان استمرار هذا عامل سلبي ، سيؤدى في المستقبل الى الحد من تطور الزراعة .

الا ان المزارع اللبناني بفضل تردده على المدينة يتمتع بمؤهلات تجعله قابلا للتطور ويكفيه ان يرى نجاح تجربة زراعية عند غيره حتى يقتدى به (مثال تجربة التفاح والدجاج ...) الا ان هذه القدرة على الاقتداء بغيره غالبا ما تؤدى بالمزارع الى اتجاهات سيئة (كتضخم الانتاج) وهذا ما يحملنا على الاستنتاج بان المزارع اللبناني لايوجد لديه اية موانع للتطور او اى مقاومة للاساليب الزراعية الحديثة بل ينقصه التوجيه والارشاد نحو انتاج زراعات مفيدة وقابلة للتصريف في السوق الداخلي والخارجي مما يجعل وضع مخطط زراعي شامل حاجة ملحة وضرورية من اجل تطوير الزراعة .

الـــــــــرى

على الرغم من وفـرة الميـاه في لبنـان ، فان جزءا ضئيـــلا منها يستثمـر في اعمال الرى والتصنيـــع والشرب والاستخـدام المنزلي . والباقـي يذهـب هـدرا في البحـر اوفي باطن الارض او يتسـرب الى خارج البـلاد .

المـــوارد المائيـــة

تشكـــل الامطـــار والثلـوج المتساقطـة فوق ارض لبنان المـورد الوحيد للميـاه ، ويبلـغ المعدل السنوى للمياه المتســاقطـــة حوالي عشرة مليـارات متر مكعـب. اى بمعـدل مليون متر مكعـب تقريبـــا لكل كيلـو متر مربع واحـد .

وقد خصصت وزارة الموارد المائيـة والكهربائيـــة على ضوء المعلومات والاحصـاءات المتوفرة لديها بيانا بتوزيع الكميـة المذكـورة على النحـو التـالي : ـ

٥٤٠٠٠٠٠٠٠ م٣	تذهـــب في التبخـــر
٦٠٠٠٠٠٠٠٠ م٣	تتســـرب الى اعماق الارض لا يمكن السيطرة عليها
٤٥٠٠٠٠٠٠٠ م٣	تجـرى في نهر العاصي باتجاه ســوريـــا
١٧٥٠٠٠٠٠٠ م٣	تجـرى في نهر الحاصبـاني باتجاه فلسطيـــن
٣٠٧٥٠٠٠٠٠٠ م٣	سيـــلان سطحـــي وتصريف ينابيـــع

وتقـول مصادر وزارة الموارد المائيـة والكهربائيـة انه في جميع الحـالات تقـدر كمية الميـاه القصـوى التي يمكن السيطـرة عليها في لبنـان بـ ١٥٠٠٠٠٠٠٠ م٣ اى ان هـــذه الكميـــة تعادل حوالي ١/٧ من مجموع المياه المتســاقطـــة في لبنان . اما في المـواقع فان كميـة الميـاه التي تستثمـــر حاليـا في الـرى هي اقل بكثيـر مما ذكـر وذلك بافتـراض ان الهكتـــار

الواحد يحتاج في المتوسط الى ٧٠٠٠ م٣ في السنة . فيكون مجموع الاراضي المروية ، وتقدر مساحتها حاليا بـ ٦٣٩٧٩ هكتارا بحاجة الى حوالي ٤٤٧ طيون م٣ وهي تعادل اقل من ١/٢٠ من مجموع الامطار والثلوج المتساقطة . هذا مع العلم ان استثمار هذه الكمية لم يجر بصورة صحيحة ، حيث ان بعض المساحات لا يتوفر لها الري بصورة كاملة ، بينما يوجد في المقابل مساحات اخرى تعطى اكثر من حاجتها من المياه .

مشاريع الري

من الظواهر البارزة في لبنان عدم اعطاء المياه المتوافرة فيه قدرا وافيا من الاهتمام على الرغم من ضياعها في باطن الارض او هدرها في البحر وشدة الحاجة اليها لتأثيرها البالغ في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث ان معظم الاراضي المزروعة غير مروية وهي قليلة الانتاج لا تكفي حاجة المشتغلين فيها . من هنا بدأت حركة النزوح عن القرى اللبنانية ووصل الامر في ذلك الى الحد الذى بدأنا نشكو منه الان .

لقد كانت الحاجة الوطنية ماسة منذ زمن بعيد لوضع سياسة مائية تراعى فيها الاولويات في الحقليين الاجتماعي والاقتصادى وتقوم على العلم والتخطيط تبعا للمعطيات المتوافرة . لكن مثل ذلك لم يحصل في لبنان . وعليه لم تحقق الاجهزة العاملة في استثمار المياه ولا مشاريع الرى القديمة فوائدها المرجوة بصورة كاملة ، كذلك فان مشاريع الرى الحديثة تفتقد الى التنسيق والترابط ولا تسير وفق مخطط زمني محدد .

المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

انشئت هذه المصلحة بموجب قانون بتاريخ ١٩٥٤/٨/١٤ وحددت غايتها في المادة الاولى " بتنفيذ مشروع نهر الليطاني للرى والتجفيف وماء الشفة والكهرباء ضمن تصميم شامل للمياه اللبنانية "... وقد بلغ مجموع ما انفقته المصلحة منذ انشائها

سنة ٩٥٤ حتى ٩٦٩/١٢/٣١ ٣٠٨٫٩٧٣٫٠٠٠ /ل.ل دون ان تحقق من مشاريع الرى شيئا يذكر سوى تنفيذ مشروع الرى النموذجي في منطقة لبعا قضاء جزين لا رواء ١٥٠٠ هكتار ، مع انها اتمت انشاء سد القرعون وسحبت مياهه لتوليد الطاقة الكهربائية في معامل موكبا والاولي وجون . اما المشاريع الاخرى التي اشير اليها في القانون مثل انشاء سد خردلة ورى ١٠٤٠٠ هكتار في البقاع الغربي ورى ٣٩٠٠ هكتار بين صيدا وبيروت و ٧٢٠٠ هكتار في الجنوب لم ينفذ منها شيء حتى الان .

مشاريع الرى القديمة

ورد في تقرير وزارة الموارد المائية والكهربائية ان مشاريع الرى القديمة بحاجة الى اعادة تنظيمها سعيا لتوفير المياه وحصر مايضيع منها واختصار نفقات الصيانة ، مثل ذلك اصلاح وانشاء اقنية في قضاء عكار ٧٨٠٠ هكتار . وفي قضاء زغرتا ١٣٠٠ هكتار وقضاء بشري ١٥٠٠ هكتار والبترون ١٠٥٠ هكتار وجبيل ١٣٠٠ هكتار ، وكسروان الفتوح ٢٠٠٠ هكتار وبعلبك ـ الهرمل ١٤٣٠٠ هكتار وصيدا ٧٠٠ هكتار وصور ٥٠٠٠ هكتار وحاصبيا ـ مرجعيون ١١٠٠ هكتار والنبطية ٤٠٠ هكتار وجزين ٩٠٠ هكتار . اى ان مجموع الاراضي المروية التي تحتاج الى اعادة تنظيم الرى واصلاح الاقنية فيها تقدر بحوالي ٣٧٣٥٠ هكتار ، وهي تعادل نسبة ٥٨٫٣ ٪ من كامل المساحة المروية في لبنان .

مشاريع الرى الحديثة

ان بعض هذه المشاريع قد تم تنفيذها بالفعل ، وقد ذكرنا سابقا سد القرعون (سعته ٢٢٠ مليون م٣) غير ان معظم المشاريع الحديثة لم تبرز حتى الان الى حيز الوجود وتواجه صعوبات جمة في التنفيذ ، من بينها تأمين الاموال اللازمة وانجاز الدراسات الفنية . ومن المشاريع الحديثة :

١ — ارواء سهل عكـــار بصـورة كاملـة من عدة مصـادر مائية (انهر دائمة وموسميـة وآبـــار ارتوازيـــة) بعضها بوشـر او انتهى العمل منه ، وبعضها الاخر لايزال قيد الـدرس بالاشتـراك مع منظمـة التغذيـة والزراعـــة العالميـة ٠

٢ — مشـــروع رى ٦٠٠٠ هكتـــار في منطقـة الكـورة وزغرتـا من مياه نهـــر المصـفـور ونهر ابي علي وقد انتهت الدراسـات وتقدمت الحكومة مؤخرا بطلب الى البنك الدولي للحصـول على قرض للتنفيـــذ ٠

٣ — مشروع رى منطقـة البقـاع الشمالية (القاع — الهرمل) من نهر العاصي وينابيـع الهرمـل ، وهو لايـزال قيـد الدرس والاعـداد لرى ٦٠٠٠ هكتار على مرحلتيـن ٠

٤ — مشروع رى الليطـاني ، وقد ادخل ضمن هذا المشروع نهر الاولي والدامـور ونهـــر بيـروت والزهـــراني لارواء السفـوح الغربيـة وبعض مناطق لبنان الجنوبي بالاضافة الى رى اراضـي البقـاع الغربي ٠ قسم من هذا المشـروع لايزال قيد الـدرس (الجنوب والسفوح الغربيـة) وقسـم آخر هو الان في طريـق التنفيـذ (رى البقـاع الغربي على منسوب ٩٠٠ متر) ٠

٥ — انشـاء سد خردلي على نهر الليطـاني سعته ٧٠ مليون م٣ لايزال قيد الدرس

٦ — انشاء سد على نهر بيروت سعته ٢٠ مليون م٣ لايزال قيد الدرس

٧ — انشاء سد زغرتا على نهر جوعيت سعته ٨ مليون م٣ لايزال قيـد الدرس

٨ — انشاء سد على نهر البارد سعته ٤٠ مليون م٣ لايزال قيـد الدرس

٩ — انشاء سد على نهر عرقا سعته ٢٠ مليون م٣ لايزال قيـد الدرس

١٠ — انشاء سد على نهر الاسطوان سعته ١٥ مليون م٣ لايزال قيـد الدرس

١١ — انشاء سد على النهر الكبيـر سعته ٦٠ مليون م٣ لايزال قيـد الدرس

١٢ ـ انشاء سد على نهر ابراهيم — سعته ٣٥ مليون م٣ لايزال قيد الدرس

١٣ ـ انشاء سد على نهر الدامور — سعته ٥ مليون م٣ لايزال قيد الدرس

١٤ ـ انشاء سد على نهر بسري — سعته ٢٥ مليون م٣ لايزال قيد الدرس

وفيما يتعلق بالبحيرات الجبلية ، فقد نفذ منها حتى الان اثنتين :

الاولى : بحيرة الكواشرة في الشمال — سعتها ٢٨٠٠٠٠٠ م٣

الثانية : بحيرة ظهر الدرجة في قضاء جزين — سعتها حاليا ٦٠٠٠٠٠ م٣

ويمكن ان تتسع في المستقبل لـ ١٣٠٠٠٠٠٠ م٣

ومن البحيرات التي لاتزال قيد الدرس :

١ـ بحيرة في المتن الشمالي — سعتها ٣٥٠٠٠٠٠ م٣ و

وهناك ستة بحيرات اضافية متفرقة.

المياه الجوفية

انشئت حديثا في المديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي مصلحة خاصة بالمياه الجوفية ، مهمتها البحث والتنقيب في جميع الاراضي اللبنانية . وفي الاونة الاخيرة بدأ اللبنانيون يعتمدون بصورة فردية على المياه الجوفية كمصدر للرى ، وذلك لمواجهة متطلباتهم الاقتصادية الملحة ، خاصة بعد ان انتظروا طويلا وخاب املهم في تنفيذ مشاريع الرى الحكومية . فأدى ذلك الى انتشار الابار الارتوازية باعداد كبيرة في جميع المناطق خاصة في البقاع والجنوب وعكار حتى اصبح بعضها يشكل عقبة امام تنفيذ المشاريع العامة كما يظهر حاليا في منطقة البقاع الجنوبي حيث ورد في تقرير للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني مايلي :

" تقدر المساحة المنوى ان يشملها مشروع الرى في البقاع الجنوبي بحوالي ٢٥ ٨٠٠ هكتار منها قسم كبير موى حاليا بواسطة آبار قام بحفرها الافراد ويستثمرون القسم الاكبر منها خلافا للقانون بدون ترخيص وهي مجهزة بمضخات . فقد زادت هذه المساحات المرويه بسرعة كبيرة خلال السنوات الاخيرة من ٥ ٩٠٠ هكتار سنة ٥٥ - ٥٦ الى = ١٠ ٨٠٠ هكتار سنة ٦٦ - ٦٧ ولاتزال هذه المساحة المرويه بازدياد مستمر .

" فاذا تابع الافراد على نفس الطريقة ، واذا افترضنا ان البداية الفعلية لاستثمار المشروع العام يتطلب اربع او خمس سنوات اضافية فانه يخشى ان يصبح القسم الاكبر من سهل البقاع الجنوبي موى فعلا من قبل الافراد .

" لذلك تدرس المصلحة سياسة المستقبل حيال الابار المحفورة حاليا كما تضع وزارة الموارد المائية والكهربائية مشروع قانون يمنع حفر الابار من قبل الافراد في المنطقة للحيلولة دون تعقيد مشروع الرى اكثر مما هو معقد حاليا " .

وعليه فان معالجة قضية الرى اصبحت الان اكثر من اى وقت مضى ضرورة تفرضها اوضاع المناطق الاقتصادية والاجتماعية والتي ينجم عنها نزوح السكان . وتتضمن هذه المعالجة : -

١ - وضع سياسة مائية عامة وتصميم شامل للمياه اللبنانية

٢ - تحسين ضريبة الرى وتخصيص المبالغ الاضافية في تنفيذ مشاريع رى اخرى

٣ - ايجاد تشريع جديد لمعالجة قضية الحقوق المكتسبة والامتيازات الخاصة العائدة الى العهد العثماني

٤ - الاهتمام بتصريف المياه الفائضة عن التربة (مياه الصرف) وتجنب الاضرار التي تنجم عنها

٥ - الاحتفاظ بملكية الافراد عند تنفيذ مشاريع الرى واصدار تشريع يربط المواطن بالارض للحد من عمليات النزوح في المستقبل

٦ - العمل على ايجاد جهاز اداري وفني موحد ، توكل اليه مهمة اقتراح القوانين ووضع تخطيط شامل للمياه والاشراف على تنفيذ المشاريع

٧ - وضع دراسة عامة للمياه الفائضة ومياه السيلان والمياه المتسربة والبحث في كيفية الانتفاع منها في حدود الامكانيات المتوفرة حاضرا ومستقبلا .

الملكيات الزراعية

لا يتوفر حاليا في لبنان دراسة علمية عن الملكيات الزراعية تمكننا من التعرف على وضعها بصورة دقيقة وعلمية الا انه يمكننا ان تكون فكرة واضحة نسبيا عن وضع الملكيات الزراعية في مختلف المناطق اللبنانية وذلك عن طريق المقارنة والاستنتاجات من مختلف الدراسات الزراعية لا سيما الدراسات الصادرة عن وزارة التصميم العام مصلحة النشاطات الاقليمية ومصلحة مواقبة التنفيذ ، ومن بعض التحقيقات التي قامت بها الفرق المتعددة النشاطات في الدوائر الاقليمية التابعة لوزارة التصميم العام لا سيما ا بطاقة القرية -

"١ - وضع الملكية الزراعية :

استنادا الى ما تقدم يمكننا تقسيم لبنان من حيث وضع الملكيات الزراعية الى ثلاثة فئات مقسمة حسب الطبيعة الجغرافية والوضع الاداري والقانوني للقرى وهذه الفئات الثلاث هي المزارع والمقسمات والقرى والسهل .

أ) المزارع والمقسمات هي اماكن قليلة السكان او خالية لا يوجد فيها سلطة محلية (مختار اوبلدية) وتكون ملحقة باحدى القرى التي يوجد فيها سلطة محلية ، فالملكية في هذه المزارع هي كبيرة (يتعدى ٥٠ هكتارا) وغالبا ما تكون المزرعة ملكا لشخص واحد او لعائلة واحدة . ويبلغ عدد المزارع في لبنان حسب الجريدة الرسمية ٣٥٠ مزرعة منها ١٢٥ في الجنوب و ١١٥ في جبل لبنان .

ب) القرى هي الاماكن التي يوجد فيها سلطة محلية ويزيد عدد سكانها على ٥٠ شخصا. الملكية في هذه القرى هي اجمالا ملكية صغيرة ومفتتة تتوزع بنسب متساوية تقريبا على المقيمين في القرية والنازحين منها على السواء . ولا يوجد الا نسبة ١٠ ٪ من السكان تزيد ملكيتهم على مئة دونم . كما انه يوجد نسبة ١٥ ٪ من القرى هي ملك لاشخاص اولعائلات

او لمؤسسات دينية يعمل فيها المزارعون كشركاء او اجراء وعلى سبيل التذكير يبلغ عدد القرى اللبنانية حسب الجريدة الرسمية ١٣٥٧ قرية .

ج) السهل : يشمل السهل الساحلي ، الشريط الممتد من عكار شمالا حتى الناقورة جنوبا وسهل البقاع وموج الخيام الملكية في هذه المناطق هي كبيرة يزيد متوسطها على مئة دونم للشخص الواحد كما ان معظم المالكين هم اناس لا يقيمون في المنطقة بل في المدن اجمالا وهم في اغلب الاحيان غرباء عن المنطقة لا سيما في السهل الساحلي للبنان الجنوبي وفي البقاع . وفي هذه الحالة تحول السكان المحليون اوالمقيمون الى اجراء زراعيين يعملون في هذه الملكيات الكبيرة التي يذهب ريعها الى خارج المنطقة .

وقد دلت بعض الاحصاءات ان ٩ر٥١ ٪ من المزارعين يملكون فقط ٣ر٧ ٪ من مجمل المساحة الزراعية (المزروعة والقابلة للزراعة) ويقدر متوسط ملكيتهم بأقل من ٥ دونمات وان ٩ر٤٣ ٪ من المزارعين يملكون ١ر٥٣ ٪ من الاراضي الزراعية وتقدر متوسط الملكية بأقل من ٢٥ دونم ، و ٢ر٤ ٪ من المزارعين و يملكون ٤٠ ٪ من الاراضي الزراعية وتقدر متوسط ملكيتهم باكثر من ٥٠٠ دونم .

٢ — مشاكل الملكية الزراعية

من المشاكل التي تواجهها الملكية الزراعية في لبنان هي التفتت الى ملكيات صغيرة وهذا الاتجاه اخذ بالتزايد مع الايام ، مما يعرقل عملية الاستثمار العلمي المركز ويزيد في كلفة الانتاج الزراعي مما يجعل هذا الانتاج مرتفع الثمن في الاسواق الداخلية والخارجية وبالتالي لا يمكنه ان ينافس المنتجات الزراعية في الاسواق العالمية اى ان تصريفه سيكون صعبا جدا . بالاضافة الى هذا ادى تزايد السكان في لبنان الى تحويل عدة مناطق زراعية الى مناطق سكنية. فالسهل الساحلي في ضواحي بيروت غدا منطقة سكنية حيث تقلصت فيه الزراعة ومع الايام ستتحول مساحات زراعية كبيرة الى مناطق سكنية مالم تؤخذ اجراءات فعالة للحفاظ على الاراضي الزراعية لا سيما في السهل الساحلي حيث التربة خصبة وامكانية ريها متوفرة .

طرق الاستثمار الزراعي

لا يعرف لبنان سوى طريقة واحدة للاستثمار الزراعي وهي الاستثمار الفردي حيث يقوم المزارع بنفسه باستثمار قطعة الارض التي يملكها او التي استأجرها ولا يوجد هناك اي استثمار للارض بالطريقة التعاونية اوالجماعية ، كما هو شائع في كثير من بلدان العالم والتي من شأنها ان تخفض في كلفة الانتاج الزراعي وتفسح المجال امام استعمال الطرق العلمية والتقنية للاستثمار . ان طريقة الاستثمار المتبعة في لبنان (وهي الاستثمار الفردي) تكون اما مباشرة اي ان يقوم المزارع بنفسه باستثمار ارضه ، اوغير مباشرة اذ يعمد المالك الى استثمار ارضه اما بواسطة شركاء يعملون في الارض لقاء جزء من الانتاج (الغلة) تتراوح بين ٢٥ و ٧٥ ٪ حسب نوعية المنتجات الزراعية بتأجيرها لقاء مبلغ معين من المال ، واما باعتماد مبدأ المفارسة الذي يقوم باعطاء قطعة من الارض الى شخص معين يقوم بغرسها. وبعد انتهاء المدة المتفق عليها (حوالي ٧ سنوات) يعطيه صاحب الارض جزءاً منها لا يتعدى النصف لقاء تشجير القطعة بكاملها .

ويمكن وصف حالة الاستثمار الزراعي في لبنان حسب فئات المناطق التي ذكرناها سابقا في ووب وصفوضع الملكية الزراعية على الشكل التالي : ـ

أ) في المزارع والمقسمات

يكون الاستثمار في هذه الاماكن اما مباشرة عن طريق استئجار العمال الزراعيين اوغير مباشرة عن طريق الشركاء وغالبا ما يعمد الملاكون الى تأجير (ضمان) الارض الى المزارعين الذين يستغلونها لقاء مبلغ مقطوع من المال يدفعونه الى الملاك .

ب) في القرى

يقوم اجمالا السكان المقيمون في القرية باستثمار ارضهم مباشرة . اما النازحون والمغتربون فيعمدون الى تأجير ارضهم سنويا اويسلمونها الى فلاح شريك ، يقوم باستثمارها لقاء نسبة معينة من الانتاج .

اما اصحاب الملكية الكبيرة في القرى فيعمدون الى استثمار ارضهم مباشرة عن طريق استئجار العمال الزراعيين اويسلمونها الى شركاء لقاء نسبة معينة من الانتاج اويعطونها بالمفارسة وهذا غير متوفر الافي القرى التي تتوفر فيها مياه الري، وغالبا مايلجأ السكان المقيمون في القرى وذوي الملكية الصغيرة الى استئجار اراضي اضافية لزيادة انتاجهم الزراعي ودخلهم الزراعي ومن الجدير بالذكر ان نذكر بان عددا كبيرا من المزارعين يقومون بعدة نشاطات غير زراعية بسبب صغر حجم الملكية وعدم طاقتها على توفير دخل يفي بحاجات المزارع وتجدر الملاحظة بان الاراضي البور التي تبقى دون استثمار في القرية هي غالبا ملكا للمهاجرين او النازحين الذين لايترددون كثيرا على القرية اوالذين لايهتمون بالزراعة.

ج) في السهل

في السهل الساحلي والبقاع حيث الاراضي خصبة وغنية يعمد الملاكون الى استثمار ارضهم مباشرة عن طريق استئجار اليد العاملة الا انهم غالبا ما يضمنون الانتاج الى تجار الفاكهة الذين يقومون بقطف الثمار بينما يقوم المالك ببقية الاعمال الزراعية.

ولا نملك احصاءات تبين مدى واهمية كل نوع من هذه الانواع لاستثمار الاراضي لكن نعرف من خلال دراسة للملكيات الزراعية في قضاء عكار تقوم بها حاليا الدائرة الاقليمية لوزارة التصميم العام في الشمال ، بان ٥٠ ٪ من المالكين يستثمرون اراضيهم بانفسهم و ٢٧ ٪ يستثمرونها بواسطة شركاء لقاء نسبة معينة من الانتاج و ١٨ ٪ يؤجرون اراضيهم لقاء مبلغ معين من المال و ٤ ٪ بواسطة وكيل و ٣ر٠ ٪ بالمفارسة.

هل نستطيع ان نعمم هذه النتائج على مختلف المناطق اللبنانية ؟

لايمكننا ان نجزم في الموضوع الا انه يمكننا ان نستعمل هذه النتائج كدليل لوضع الاستثمار الزراعي في لبنان حتى نحصل على احصائيات اكثر دقة وعلمية.

الانتـــاج الزراعـــي

بلغـــت قيمة الانتاج الزراعي العام لسنـــة ١٩٦٩ ٥٢٥ مليون ليرة لبنانية وقد زاد هذا الانتـاج زيـادة ملحوظـة خلال الخمس سنوات الاخيرة فارتفع من ٤٣١ مليون ليرة لبنانية سنـة ١٩٦٥ الى ٥٢٥ مليون ليرة سنة ١٩٦٩ اى بزيـادة قدرهـا ٥ر٥ ٪ سنويـا والسبب الاول فـي هـذه الزيـادة يعـود الى زيـادة الانتـاج الحيواني لا سيما الدواجن وينتظـر ان تستمـر هذه الزيـادة في السنوات الخمس المقبلـة اذا استمـرت اسعـار المنتجات الزراعيـة في الارتفـاع ولـم تسجـل هبوطـا ملحوظـا ٠

اولا : الانتـاج النبـاتي

بلغـت القيمة الاجماليـة للانتاج النبـاتي ٣٥٤ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٦٩ اى بنسبـة ٦٨ ٪ من مجموع الانتـاج الزراعي وقد سجل زيـادة قيمتها ٢٣ مليون ليرة عن السنة السابقـة وكـانـت الزيـادة خلال السنوات الخمس الاخيرة ٥ر٣ ٪ سنويـا واهم المنتجات النبـاتيـة حسب الاهميـة هي كما يلـي : ـ

ـ الفاكهة	٣ر٥٩ ٪
ـ الخضـار	٥ر١٤ ٪
ـ الزراعات الصناعية	١٣ ٪
ـ الدرنيـات	٨ر٢ ٪
ـ النجليات	٣ر٤ ٪
ـ القرينات	١ر٦ ٪

ومع ان النجليـات والقرنيـات تشكل ٤٠ ٪ تقريبـا من المساحة الاجمالية للزراعات فهي لاتعطـي الا ٥ ٪ من الانتـاج الاجمالي للزراعات ٠ وهذا واضح من قيمة المردود الاجمالي للهكتـار اذ لايتعدى ٢٠٠ ل.ل للنجليـات و٥٠٠ ل.ل للقرنيـات والسبب هو ان هذيـن النوعين هما من الزراعات المطريـة التي تتأثر كثيـرا بالعوامل الطبيعيـة بخلاف الزراعات الصناعية والخضـار والفاكهة ٠

عما من الزراعات البعلية التي تتأثر كثيرا بالعوامل الطبيعية بخلاف الزراعات الصناعية والخضار والفاكهة اذ ان معظمها هو هوى ويقدر قيمة الانتاج في الهكتار في كل منها كما يلي :

الزراعات الصناعية	٢٧٠٠ ل.ل
الخضار والدرنيات	٢٠١٥ ل.ل
الفاكهة	٢٤٦٥ ل.ل

تطـــور المســاحـــات المـزروعـــة بالهكتـــار

جدول رقـــم ٧ ـ

الانتـــاج	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
نجليـــات	٩١٥٠٠	٩٦٢٠٠	٨٨٤٢٤	٨٤١٣٦	٨٥٧٠٤	٥٣٨١٥
زنيـــات	١٣٧٣٥	١٤٣١٥	١٧٦٥٢	١٣٧٦٣	١٣٩٨٦	١٣٤٥٣
الزراعات الصناعية	٦١٣٠	١٠٦٧٥	١١٤٣١	١٣٢١٢	١٦٧٦٣	١٧٨٢٥
درنيـــات	٦٦٦٠	٧٠٢٠	٩١٣٣	١٠٤٧٦	١١٤٩٦	١١٥٠٩
الخضـــار	١٢٣٨٠	٢٠٤٤٨	٢٠٦٤٣	١٩٢٨١	١٩٧٧٦	٢٢٤٧٧
الفاكهة	٨٤٧٠٠	٨٥٠٢٢	٧٥٢٢١	٧٤٣٢٨	٧٥٢٥٤	٨١٤١٤
المجمـــوع	٢١٥١٠٥	٢٣٣٦٨٠	٢٢٢٦٠٤	٢١٥١٩٦	٢٢٢٩٧٩	٢٠٠٤٩٣

تطـــور الانتـــاج الزراعـــي بالاطنـــــان

جدول رقـــم ٨ ـ

الانتـــاج	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
نجليـات	٦٦٣٠٠	٨٧١٠٥	٩٢٩٦٨	٨٩٨٠١	٦٣٣٢٢	٤١٤٢٨
قرنيـات	١٤٢٧٠	٣٠٢٠٠	٢٨١٦٥	٢٩٣٦٩	٣٠٣٥٠	٣٠٣٧٦
الزراعات الصناعيـة	٢٥٣٨٠	٨٥٧٧٦	١١١٤٤٠	١٢٠٥٧٤	١٣٠٩٨٣	١٠٦٩٨٠
درنيـــات	٥١٥٠٠	٨٢٠١٥	١١٣٩٠٩	١٢٨٩٤٦	١١٨١١٧	١١٩٤٣٧
الخضـــار	١٤٦١٠٠	٢٠٤٢٧٠	١٩٩٥١١	٢١٠٠٩٨	٢١٤٧٩٦	٢٣٨٠٥٧
الفاكهـة	٣٩٢٨٢٠	٥٧٠٥٨٦	٥٤٠٥١٢	٦٦٣٧١٩	٦٦٨٥٢٥	٥١٤١٦٤
المجمـــوع	٩٩٦٤٧٠	١٠٦٥٧٥٢	١٠٨٦٥٠٥	١٢٤٧٢٠٧	١٢٢٦٠٩٣	١٠٤٠٤٧٢

ثانيا — الانتاج الحيواني

ارتفعت قيمة الانتاج الحيواني من ١٨ ٪ سنة ٥٦/٩٥٤ الى ٣٢ ٪ سنة ١٩٦٩ من مجموع الانتاج الزراعي العام ، وقد سجل خلال السنوات الاخيرة (مابين ٦٥ و ٦٨) زيادة سنوية قدرها ١٠ ٪ والسبب الرئيسي لهذه الزيادة المرتفعة نسبيا يعود الى زيادة انتاج البيض والاعتماد على العروق المؤصلة من الابقار الحلوب الا انه في سنة ١٩٦٩ سجل الانتاج الحيواني نقصا قدره ٧ ٪ بالنسبة للسنة التي سبقت وذلك بسبب الفيضانات التي اجتاحت بعض مزارع الدجاج في موسم الشتاء واتلفت قسما كبيرا منها .

وكانت قيمة الانتاج الحيواني خلال الخمس سنوات الاخيرة كما يلي : —

السنة	قيمة الانتاج الزراعي العام بملايين الليرات	قيمة الانتاج الحيواني بملايين الليرات	نسبة
١٩٦٥	٤٢١	١٣٠	٣٠ر٧ ٪
١٩٦٦	٤٩٠	١٥٩	٣٢ر٤ ٪
١٩٦٧	٥٠٤	١٧٦	٣٣ر١ ٪
١٩٦٨	٥١٥	١٨٣	٣٥ر٥ ٪
١٩٦٩	٥٢٥	١٧١	٣٢ر٥ ٪

المصدر : وزارة الزراعة — الاحصاءات الزراعية في لبنان

تأتـــي الدواجن في طليعـــة الانتـاج الحيواني وهذه الصناعة حديثـة في لبنان لا يتعدى عمرهـا بضع سنـوات . وقد نمت نمـــوا سريعـا واخذت تتجـــه نحو التخصص (انتـاج فروج اللحـــم ، انتـاج البيـض، التفريخ والتفقيـــس) ، وبعد أن كانت لا تتعدى نسبتهـــا ٤ ٪ من الانتاج الزراعي خلال الخمسينـــات اصبحت الان تمثل ١/٥ الانتـاج الزراعي واكثر من نصـــف الانتـاج الحيواني (راجع الجدول رقـــم ٩ و ١٠) وهذه الصناعة تبشـــر بمستقبـــل افضـــل اذا جرى تعاون وثيـق بين المربيـــن والجهات المسـؤولة لتذليـــل الصعوبات التي تواجهها (تأمين التسـويق الداخلي والخارجي توفير العلف باسعـــار ثابتـــة) !

اما انتاج المواشـي من اللحـوم والحليـــب فقد زادت نحو ٦٨ ٪ خلال الستينـات وقد كانت الزيـادة نفسها تقريبـا في انتـاج الحليـــب واللحـــوم الا ان هذا الانتـاج لا يزال بعيـدا لسد حاجات لبنان من الحليـــب واللحـــوم .

امـا المنتجات الحيوانيـة الاخرى فلم تتطـــور تطـــورا ملحـوظـا اذ لا تـزال ضئيلة جـــدا حيث لا تتجـاوز قيمتها الـ ١٠ ملايين ليرة لبنانيـة .

تطـــور الانتـاج الحيواني خلال الستينـــات
القيمـــة بملايين الليـــرات

جدول رقـــم ٩

	السنـــــــــــــــــــــة				٪	٪
	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦١	١٩٦٩
الدجاج	١٧ر٣	٥٣ر٢	١١ر٤	٨٧ر٣	٢٤ر٨ ٪	٥١ر٠٠ ٪
بيض	٦ر٣	٢٦ر٩	٦٢ر٦	٤٧ر٦	٩ر٠٠ ٪	٢٧ر٨ ٪
لحـــوم	١١ر٠٠	٢٦ر٣	٣٨ر٨	٣٩ر٧	١٥ر٨ ٪	٢٣ر٢ ٪
المواشي	٤٤ر٣	٥٨ر٧	٧٣ر٣	٧٤ر٦	٦٣ر٧ ٪	٤٣ر٦ ٪
حليب	٢١ر٩	٣٥ر٠٠	٣٧ر٤	٣٩ر٥	٣١ر٥ ٪	٢٣ر١ ٪
لحـــوم	٢٢ر٤	٢٣ر٧	٣٥ر٩	٣٥ر١	٣٢ر٢ ٪	٢٠ر٥ ٪
منتجات حيوانية اخـرى	٧ر٩	٨ر٩	٨ر٥	٩ر١	١١ر٥ ٪	٥ر٤ ٪
مجموع الانتاج الحيواني	٦٩ر٥	١٢٠ر٨	١٨٣ر٢	١٧١	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

قيمة الانتاج الزراعي خلال سنتي ٩٦٨ و ٩٦٩

جدول رقم ١٠ — بالاف الليرات اللبنانية

الانتاج	١٩٦٨	١٩٦٩	٪ متوسط السنتين
الانتاج النباتي :	٣٣١٢٨٢	٣٥٣٥١٢	٦٥ر٩ ٪
النجليات	١٧١٩٢	١١٤٣٧	٢ر٨ ٪
القرنيات	٤٥٤٧	٥٦٩٣	١ر٠٠ ٪
الزراعات الصناعية	٤٥٢٥٩	٤٦٢٦٠	٨ر٨ ٪
الدرنيات	٢١٠١٩	٢٩٢٠٧	٤ر٨ ٪
الخضار	٤٣٤٧١	٥٠٨٥١	١ر٩ ٪
الانتاج الحيواني :	١٨٣٤٢٩	١٧١٠٧٥	٣٤ر١ ٪
الدجاج	١٠١٤٨٧	٨٧٣٨٢	١٨ر١ ٪
بيض	٦٢٦٨٥	٤٧٦٢٤	١٠ر٥ ٪
لحوم	٣٨٨٠٢	٣٩٧٥٨	٧ر٦ ٪
الماشية	٧٣٣٧٢	٧٤٥٧٣	١٤ر٢
حليب	٣٧٤١٦	٣٩٠٠٧	٧ر٤ ٪
لحوم	٣٥٩٥٦	٣٥٠٦٦	٦ر٨ ٪
منتجات اخرى	٨٥٧٠	٩١٢٠	١ر٨ ٪
المجموع	٥١٤٧١١	٥٢٤٥٨٧	١٠٠ ٪

الصـــادرات والواردات الزراعيـــة

اولا : الصـــادرات :

ازدادت قيمة الصادرات الزراعية نحو ٢٢٠ ٪ من سنة ٩٦٣ حتى نهاية سنة ١٩٦٨ وارتفعـت قيمتها الاجماليـة حتى من ٧ر٦١ ليرة لبنانية الى ١ر١٥٢ مليون ليرة . وكان سبـب الزيـادة هو في ارتفـاع قيمة صادرات البيض التي تضاعفـت اكثر من ١٣ مرة مابين سنة ٦٣ و ٩٦٨ ونمو صـادرات الفاكهة لاسيما التفـاح والحمضيـات . وتشكل قيمة هذه السلع الثلاث نحو ٦٠ ٪ من مجموع الصادرات الزراعيـة . وبالرغـم من ان قيمة الصادرات الزراعيـة قد تضاعفـت مابيـن سنة ٩٦٣ و ٩٦٨ فنسبتها لمجمـوع الصادرات اللبنانية قد تدنـت تدريجيـا مـن ٣٥ر٠ ٪ الى ٨ر٢٩ وتلاقي الصادرات الزراعيـة لاسيما الفاكهة صعوبـات كبيرة في الدول التي تصدر اليها مما يضطـر الدولـة الى انتهاج سياسـة تصريف ثابتة لتأمين نمو الصادرات الزراعيـة .

ثانيـا : الـواردات :

تشكـل قيمـة الـواردات الزراعيـة نصفي قيمة الصادرات الزراعيـة وثلثي قيمـة الانتـاج الزراعي اللبنـاني يستورد لبنان معظم المنتجات الزراعيـة لاسيما الحبـوب والحيـوانات الحيـة التي تشكل لوحدها نحو ٥٥ ٪ من مجموع الواردات الزراعيـة وفيما يلي جدولان تفصيليـان يبينـان حسب نوعيـة السلع ، تطـور الصادرات والواردات الزراعية من سنـة ٩٦٣ حتى نهايـة سنة ١٩٦٩ .

جدول رقم ١١ تطور الصادرات الزراعية بالاف الليرات اللبنانية

الانتاج	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الانتاج النباتي	٦٠٩٥٣	٦٦٧٤٣	٨٦١٢٨	٨٩١٩٩	١٠٨٢٠١	١١٠٢١٧
تفاح	١٢٧٥٧	١٦٨٧٨	٢٠٠٠٣	٢٦٣٢٢	٣٤٣٠٠	٣٩٠٣٣
حمضيات	١٦٦١٣	١٧٣١٩	٢٠١٠٠	٢٣١٩٤	١٦٤٧٣	٢٩٨٧٨
ثمار اخرى	٥٣٦٤	٧٢٩٠	٥٨٩٤	٧٥٢٢	٨٩٠٧	٨٥٧١
خضار	٢٨٥٧	١٥٣٥	١٨٩١	١٧٧٤	٣٢٨٠	٣٤٠٦
درنيات	٤١٣٧	٣٥٧٥	٤١٥٣	٦١٦٠	٦٤٦٩	٦٢٥٢
باقي المنتجات النباتية	١٩٢٢٥	٢٠٢٥٦	٣٤٠٨٧	٢٤٢٢٧	٣٨٧٧٢	٢٣٠٧٧
الانتاج الحيواني	٨٧٥٠	١٣٣٢٩	٢٢٢١٣	٢٩٨٢٣	٣٤٨٣٤	٤١٩٤١
بيض	١٩٠٣	٣٦٠١	٩٧٥٣	١٤٨٨٩	١٩٨٩٠	٢٤٢٦٩
طيور حية	٩٧١	٢٢٢٩	٣٦٨٠	٣٣٤٨	٣٢٤٠	٤٣٦٧
طيور مذبوحة	٧٤	١٤٤	٣١٧	٢٧٥	٣٣٩	٨٠٨
باقي المنتجات الحيوانية	٥٨٠٢	٧٣٥٥	٨٤٦٣	١١٣١١	١١٣٦٥	١٢٤٩٧
المجموع	٦٩٧٠٣	٨٠٠٧٢	١٠٨٣٤١	١١٩٠٢٢	١٤٣٠٣٥	١٥٢١٥٨
مجموع صادرات لبنان	١٩٦٣٢١	٢١٦٠٤٨	٣٢٤٠٥٦	٣٦٩٤٦٥	٤٥٣٣٤٧	٥١٠٢٦١
٪ الصادرات الزراعية	٣٥ر٥ ٪	٣٧ر١٪	٣٣ر٤	٣٢ر٢٪	٣١ر٥٪	٢٩ر٨ ٪

المصدر : احصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم ١٢ ـ تطور الواردات الزراعية بالاف الليرات اللبنانية

الانتاج	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الانتاج النباتي	١٢٦٧٥٢	١١٥٨٨٨	١٧٨٧٧٦	١٥٩٤٦٣	١٨٥٦٠٠	١٦٥٥٥٠
نباتات حية وازهار	٧٥٨	٩٣٢	٩٧٤	٨٩٣	١١٦٤	١٠٣٩
الخضار والدرنيات	١٨٠١١	٢١٥٣١	٢٧٦١٩	١٩٢٥٦	٣٥٣٦٤	٢٤٧٥٩
الاثمار الصالحة للاكل	١٤٧٦٨	١٣٧٧١	١٦٠٢٤	١٤٢٩٣	١٤٢٣٠	١٤١٨٨
الحبوب	٥٩٣٥٧	٤٣٤٩٨	٩١٢٤٤	٨٣٢٧١	٨٩٣٤٠	٨٠٨٦٠
الحبوب والاثمار الزيتية	٢٢٧٤٦	٢٤٠١١	٢٧٠٧٧	٢٤٤٠٩	٢٧٧٨٢	٢٧١٦٦
بن شاى ، بهارات	١١١١٢	١٢١٤٥	١٥٨٣٨	١٧٣٤١	١٧٧٢٠	١٧٥٣٨
الانتاج الحيواني	٨٣٧٢٠	٩٦٤٤٠	١٠٥٠٥٩	١٢٢٣٤١	١١٦٠٧٩	١٣٤٣٧١
حيوانات حية	٤٦٢٠٠	٥٦١٦٥	٥٩٧٣٤	٧٢٢٢٢	٦٣٢٢٠	٧٤٧٤٢
لحوم	٣٢٠٨	٣٦٠٨	٤٤٩١	٣٨٩٢	٤٢٢١	٨٩٩٨
اسماك وحيوانات ذات قشور ورخوة	٣٥٢٦	٢٩٢٧	٣٣٨١	٣٣٧٦	٣٨٩٨٣	٤٢١٤
البان ، منتوجات صناعة الالبان بيض ، عسل	٢٤٧٦٧	٢٧٦٤٥	٢٩٣٠١	٣٢٦٢٥	٣٥٤٧٥	٣٧٦٢٩
منتوجات اخرى	٦٠١٩	٦٠٩٥	٨١٥٣	١٠٢٢٦	٩١٧٢	٨٧٨٨
المجموع	٢١٠٤٧٢	٢١٢٣٢٨	٢٨٣٨٣٥	٢٨١٨٠٤	٣٠١٦٧٩	٢٩٩٩٢١

التصنيـــع الزراعـــي

تطـــورت الصناعات التي تعتمـد على الزراعـــة كمادة اوليـة تطـورا سريعـا مابين سنـــة ٩٦٠ ـ ١٩٦٦ وقد زادت صادراتها خلال هـذه المدة ست مرات تقريبـا لا سيما صادرات عصير الفاكهة والفاكهة والخضـــار المصلبـــة الا ان قيمة هذه الصادرات لاتزال ضئيلـة نسبيـا

عصيـر فاكهة وفاكهة مصلبـــة	١ ١٨٧ ٠٠٠ ل.ل
خضـــار مصلبـــة	١ ٢٢٨ ٠٠٠ ل.ل
عـــــرق	١٦٨ ٠٠٠ ل.ل

ويمكـن مضاعفـــة هـذه الارقـام الى اربع او خمس مرات اكثر خلال السنوات الخمـس المقبلـــة اذا اعتمـدت سياســـة تخطيطيـــة لانمائها وتشجيعها لا سيما صناعـات عصيـــر الفاكهة التي تلاقي رواجـا كبيـرا في اسـواق بلدان الكتلـــة الشرقيـة والبلدان العربية والافريقية وصناعـــة الخضـــار المجفف لا سيما البصل التي تلاقي اســـواقـا لهـا في بلدان اوروبـا الغربية لا سيما السوق الاوروبيـــة المشتركـــة.

واهم هذه الصناعـات حاليـــا :

ـ صناعـات تحويل المنتجات الحيوانيـة ومشتقاتها
ـ صناعـــة التبـــــغ
ـ صناعـــة السكـــــر
ـ صناعـــة الزيـوت النباتيـــة
ـ صناعة تحويل الفاكهة والخضـــار

اولا : مشاكل التصنيع الزراعي

ان المشكلة الاساسية التي تواجهها الصناعات الزراعية هي مشكلة ايجاد المواد الاولية كمية ونوعا وباسعار مناسبة وتنعكس هذه المشكلة على الصناعات كما يلي :

أ) يشكل تدني الانتاج الحيواني عائقا امام تطور صناعات تحويل المنتجات الحيوانية ومشتقاتها ولا يمكن لهذه الصناعة ان تنمو الا بنمو الانتاج الحيواني بصورة ملموسة علما بأن هذا النمو لا يسبب مستقبلا اية مشاكل في تصريف الانتاج حيث ان الانتاج المحلي من الحليب واللحوم لا يسد سوى ٤٠ ٪ من حاجاته في استهلاك الحليب و ١٥٪ من حاجاته في استهلاك اللحوم .

ب - ان عدم توفر المادة الاولية الزراعية بالكمية الكافية والاسعار المناسبة يعيق بصورة منتظمة نمو صناعات تحويل الفاكهة والخضار . فاذا لم تعمل المصانع على الكميات الكافية من الفاكهة (العنبيات والمشمش والدراق) ومن الخضار (البصل والبازيلا واللوبياء والارضي شوكي) لتشغيلها مدة طويلة ، فانها تضطر الى التوقف عن العمل وقد يكون سبب توقف المصانع عن العمل هو ارتفاع اسعار المواد الاولية . لان المزارع اللبناني يفضل بيع انتاجه من الفاكهة والخضار الى السوق حيث يجد اسعارا مرتفعة ولا يفكر ببيعه الى المصانع الا في حالة عجزه عن تصريف انتاجه في السوق . وقد حاولت بعض المصانع (مصانع تجفيف البصل) ان ترتبط بعقود مع المزارعين فتقدم لهم البذار والتسهيلات المالية لقاء تسليم كميات محددة من الانتاج ومع ذلك لم يحترم المزارعون العقود لان الانتاج يباع اغلى في السوق الداخلي . وفي هذه الحالة تضطر المصانع الى شراء الكميات التي تحتاج اليها بأسعار مرتفعة . ويوجد حاليا مصنع واحد (مصنع لافروتا) قد توصل الى حل هذه العقدة لان لديه معملا لتعبئة الفاكهة فيختار منها الصنفين الثالث والرابع للتصنيع ويصدر بقية الفاكهة الى الخارج او يبيعها في السوق الداخلي . ويمكن لهذه العقدة ان تحل جزئيا لو توفر في البلاد مصانع لتوضيب الانتاج الزراعي وتعبئته .

ج نتيجة لهذا الوضع تضطر عدة مصانع تحويل الخضار والفاكهة ومعامل (الزيوت) الى استيراد المواد الاولية من الخارج .

د) لا تنتج مشاكل التصنيع دائما عن نقص في المواد الاولية بل هناك احيانا فائض في المواد الاولية لا تستوعبه المصانع المحلية لان طاقة المصانع هي محدودة لا تستوعب المادة الاولية المتوفرة (طاقة المصنع هي ٦٥ ٠٠٠ طن بينما انتاج الشمندر يتعدى ١١٠ ٠٠٠ طن)

هـ) ان هناك مادة اولية متوفرة بكميات كبيرة غير مستغلة في التصنيع لعدم توفر مصانع التحويل لها ، التفاح مثلا (لو توفر مصنع لتحويل التفاح لحل جزءا كبيرا من مشاكل تسويق التفاح الذي يلاقي سنويا ازمة تصريف بسبب تزايد الانتاج من سنة لاخرى ، ويمكن تجهيز مصنع يستوعب سنويا من ٢٠ الف طن حتى ٤٠ الف طن) كما ان هناك ايضا نفايات اللحوم غير مصنعة حاليا ، باستثناء الجلود ويوجد امكانيات كبيرة لتطوير هذه الصناعات (العظام والاحشاء والدم)

ثانيا : وضع المصانع

هناك نوعان من المصانع : المصانع القديمة والحديثة

أ) المصانع القديمة : تجهيزها قديم وقد حاول اصحابها تجديدها بازدياد توسع نشاطاتها واعمالها الا ان البناء يضيق بها ولا يوجد امكانية لتحديثه لانه لم يكن هناك خطة اساسية موسومة من اجل تطويره في المستقبل .

ب) المصانع الجديدة : تجهيزها حديث جدا لكنها لا تعمل كافة طاقتها ، فهناك بعض المعامل لا تعمل الا ٢٠ ٪ من طاقتها .

ينقص المصانع القديمة والجديدة رسم خطة للتزود بالمادة الاولية وينقصها ايضا العمال الفنيون وينقصها خاصة نوعية انتاج ، لانتاج سلع متوازية دائما .

ثالثـا : افـاق التصنيـــع الزراعي :

يجب على التصنيـع الزراعي ان يتجه في خط سـد حاجـات الطلب الداخلي لمنـــع الاستيـــراد وهنـاك صناعات تحويل الفاكهة والخضـار لا سيما صناعة تجفيف البصل وعصير الفاكهـــة يمكنها ان تتحول الى التصدير وتسـاهم بالتـالي في سد عجز الميـزان التجارى . الا ان تطـــور التصنيـــع لا يمكنه ان يتم بمعزل عن خطة زراعيـة لان التصنيـــع هو نتيجـة لهذه الخطـــة .

التسليـــــــف

لا يوجـــد حاليا في لبنـان مؤسسـات مختصة بالتسليـــف الزراعـي تعمل ضمن اطـــار من الشـــروط والاوضـاع على تأمين القروض المالية لمختلـف فئـات المزارعيـــن اللبنانيين الـذين هم بغالبيتهم مزارعيـن صغـــار لا تتعدى ملكيتهم الزراعيـــة ٥ دونمـات.فمصرف التسليـــف الزراعـي والصناعي والعقـــاري والسيـاحي لا يتوافـــق مع امكانيـــات المزارعيـــن وطبيعتهم لانه يفـرض عليهم شـــروطـا قاسيـة بوجوب تحديد الارض وكيلها ثم رهنها بالاضافـــة الى المداخـــلات والوســاطـات لتأمين القروض التي تستعمل غالبـا لاغـــراض لا تمـت الـــى الزراعـــة بصلة ، اما المؤسسـات المصرفيـة غير المختصـة والتي يمكنها ان تؤمن القـــروض المالية فلا تعنى بالقرض لانها تعمل على اسـاس تجاري محض وتفضل اعطـاء القروض حيث شـــروط الربح متوفرة لديها بصـــورة اكيدة . لذلك لا يبقـــى للمزارع الصغير سوى المرابيـن والتجـار (تجـــــار الادويـــة الزراعيـة والاسمدة غالبـا) الذين يؤمنـــون له القروض المـالية على المواسم لقـــــاء فوائـد مرتفعـــة تتراوح بين ٣ و ١٠ ٪ شهريـــا .

هـذا الوضع حمل المسؤولين على التفكيـر مـــرارا بانشـاء مؤسســات مالية تتعـاطى التسليـف الزراعـــي ضمن شـــروط تتوافـــق مع امكانيـات المزارعيـــن الا ان هذه المشـاريع لا تـزال مجرد دراســات دون ان تقترن بالتنفيـــذ ، ومستقبـل الزراعـة وتطورهـا مرتبـــط بتنفيـــذ مثل هذه المشـاريع التي تؤمن للمزارع ظـــروفا ملائمة لتحسين اســاليبه الزراعية واستعمـال الالـــة والاسمدة بصورة منتظمـة لانه ان كان لم يعمل بها حتى الان ، فسبب ذلك يعـــود الـــى قلـــة الاعتمـادات المالية المتوفرة له .

الوضع الاداري
==========

يتشكى المسؤولون في وزارة الزراعة من تحول الوزارة الى جهاز شبه مشلول لا يمكنه ان يقوم بالاعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتقه من اجل تطوير الزراعة في لبنان ودفعها خطوات سريعة الى الامام كي تصبح دعامة اقتصادية قوية من دعائم الاقتصاد الوطني وذلك للاسباب التالية :

أ) تعدد المصالح المستقلة التي تقوم باعمال متشابهة مع اعمال الوزارة نفسها مما يؤدي الى تشابك في الصلاحيات وازدواجية في العمل غالبا ما تكون غير منتجة ومكلفة معا . فالمشروع الاخضر مثلا يتعاطى اعمال استصلاح الاراضي والتحريج وتربية المواشي والري والتسويق الخ ... وهذه اعمال من صلب اختصاص مصالح ودوائر في وزارة الزراعة .

ب) انعدام التنسيق بين نشاطات المصالح المستقلة ووزارة الزراعة حيث تعمل كل مصلحة باستقلال تام عن المصالح الاخرى وعن وزارة الزراعة . فالمشروع الاخضر مثلا يقوم بأعمال التحريج بغض النظر عن وزارة الزراعة التي تقوم ايضا بنفس الاعمال ولا يوجد بينهما تعاون وثيق لتنسيق العمل والتخفيف من هدر الاموال ... كما ان مصلحة الابحاث العلمية الزراعية لا تتعاون تعاونا فعليا مع دائرة الارشاد الزراعي حتى يكون الارشاد فعالا مرتكزا على تجارب علمية اجرتها مصلحة الابحاث .

ج) انعدام التنسيق ايضا بين وزارة الزراعة وباقي وزارات الدولة (الاشغال العامة ، وزارة الموارد المائية والكهربائية ، وزارة التربية ، وزارة الصحة العامة) وعلى سبيل المثال لا يوجد تعاون بين الزراعة ووزارة الموارد المائية والكهربائية) ذلك التعاون الذي يتمثل بوجود مصلحة هندسة ريفية فعالة .

د) نقص في وجود جهاز بشري كفوء للقيام بالمهمات الملقاة على عاتق وزارة الزراعة فرغم تضخم عدد العمال والموظفين في الوزارة (والذين يستنزفون ميزانيتها) فلا يوجد هناك بينهم اشخاصا تتوفر لديهم الكفاءة المطلوبة للقيام بالنشاطات المختصة ولو كان هذا الجهاز متوفرا احيانا فهو جامد غير قادر على التحرك وخلق علاقات مباشرة مع المزارعين لارشادهم وتطوير اساليبهم الزراعية والسبب في ذلك يعود الى جمود الوزارة نفسها لانها لم تفسح المجال امام الاكفاء للقيام بالاعمال ، مما حمل بعض الاختصاصيين الى

ترك وزارة الزراعـــة والانضمـام اما الى المؤسسات الزراعيـة الدولية واما الى المؤسسات الزراعية الخاصـــة .

هـ) نتيجـــة لهذا الوضع كان الارشـاد الزراعي غير مجد ومن الجدير بالذكر ان هناك عـــدة مؤسســـات غير متجانســـة تقـوم كل على حدا بمهمة الارشـاد الزراعي . أبتـــداء من وزارة الزراعـة مـــرورا بالمصالح المستقلة التابعة لوزارة الزراعة ثم مصلحة الانعاش الاجتماعي فتجـار الادويـــة والاسمدة الزراعيـة .

هـــذه المؤسسات لم تتهيأ للارشـاد الزراعي تهيئـــة علميـة حتى تكون نتائجها ايجابية فمؤسسات الدولة تكتفي باعطاء بعض التوجيـات العامة وتوزيع بعض الادوية على المخاتير وتجار الادوية والاسمدة الزراعيـــة يستعملونه للترويج للمنتجات التي يبيعونها ، وهكذا انشل الارشاد الزراعي ولم يســاهم فعليا في تطـوير الزراعـة . ومن المعلوم ان الارشـاد هو من العوامل الاوليـة التي تستعمله الدول لتطـوير زراعتها .

و) كما ان وضع التعـاونيات الزراعيـة وعدم تطـورهـا حتى تغطي جميع انحاء لبنـان هـو بدوره ناتج عن الوضع العام لاوضـاع وزارة الزراعـــة . وليس صحيحـــا كما يقول البعض بان المـزارع اللبناني هو فردي بطبيعتـــه لا يقبل فكرة التعاون بل الصحيح انه لم يوجد بعد جهاز فعال لحمله على قبـول فكرة التعـاون كما ان تجار الادويـة والاسمدة الزراعيـة وتجـار الفاكهة والخضار يحاربون فكرة التعاون لانها تضر بمصالحهم وتحرر المزارع من الارتباط مباشرة بهـــم

يشكـل هذا الوضع الاداري الحالي عائقـا حقيقيـــا لتطـور الزراعة في لبنـــان ويستدعي اتخـاذ اجراءات سريعـة وفعـالـة تقوم بوضع تنظيم جديد لوزارة الزراعة يتناول جميع النشـاطـات الزراعيـة وحصرهـا في نطـاق وزارة الزراعة وحدهـا وهذا من شأنه ان يقضي على اسبـــاب التذمر والشلل والازدواجيـــة في العمل ويفسح المجال لوزارة الزراعـة ان تقوم بمهماتها على اكمل وجه . فلا يعود هناك عدة مؤسسات غير متجانســـة تعمل على تطـوير الزراعـــة بل يصبح هناك ادارة واحدة ذات فـــروع متعددة تعمل بانسجـام تام لتطـوير الزراعة في لبنـــان

وفيما يلي مشروع اولي لتنظيم وزارة الزراعة حتى تصبح فعالة لتقوم بالمهام الملقاة على عاتقها هذا مع العلم بان جميع المصـالح المستقلة الموضـوعـة حاليا تحت وصاية وزارة الزراعة ستضم اليهـا .

المديرية العامة لوزارة الزراعة

مصلحة الديوان : دائرة المحاسبة
دائرة القضايا
مصلحة الصيد والاسماك : الدائرة الفنية
دائرة الانتاج والتدريب

مديرية الريف	مديرية الاقتصاد الزراعي	مديرية الانتاج الحيواني	مديرية الابحاث والتعليم والارشاد
مصلحة الاستصلاح والتحريج - دائرة الاليات واستصلاح الاراضي - دائرة التحريج والمراعي مصلحة المزروعات - دائرة البساتين والمحاصيل - دائرة وقاية المزروعات	- مصلحة الانتاج والتسويق - دائرة تصنيع المنتوجات الزراعية وتسويقها - دائرة تسويق الفاكهة والمحاصيل الزراعية - دائرة انتاج الحرير وتسويقه - مصلحة الاقتصاد والاحصاء - دائرة الاحصاء الزراعي - دائرة الاقتصاد الزراعي - مصلحة التعاون الزراعي - دائرة القضايا التعاونية - دائرة الاعلام والتوجيه	مصلحة التربية - دائرة المواشي - دائرة الدواجن مصلحة الصحة البيطرية - دائرة المراقبة - دائرة الوقاية والمداواة مصلحة الانتاج والتصنيع - دائرة تصنيع المنتوجات الحيوانية - دائرة الانتاج والتسويق	مصلحة المختبرات - دائرة المختبرات البيطرية - دائرة المختبرات الزراعية - دائرة مختبرات التربة مصلحة تطوير الانتاج - دائرة تحسين البذار والانواع - دائرة التلقيح الاصطناعي مصلحة التعليم والارشاد - دائرة التعليم الزراعي - دائرة الارشاد الزراعي

الجـــــزء الثـانـــــي

احتمـالات تطـــــور القطـــاع الزراعـــــــي

١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

الاتجاهات العامة للقطاع الزراعي

اولا : احتمالات تطور الانتاج والدخل الزراعي

تدل الاحصاءات الزراعية السائدة للفترة التي تتراوح بين ١٩٥٩ ـ ١٩٦٦ ان اهم المحاصيل الزراعية قد تطور انتاجها حسب معدلات النمو الاتية :

ـ الحبوب	٠ ٪
ـ الفواكه	٤ ٪
ـ الخضار	٦ر٨ ٪
ـ الشمندر السكري	٢٥ ٪
ـ التبغ	١٤ ٪

وقد كان معدل نمو الانتاج النباتي باجماله للفترة نفسها ٤ر٧٥ ٪

اما الانتاج الحيواني فقد تطور خلال هذه الفترة حسب المعدلات الاتية :

ـ الحليب ومشتقاته	١٢ ٪
ـ البيض	٦٠ ٪
ـ اللحوم	١٢ ٪
ـ الانتاج الحيواني بمجمله	١٦ ٪

اذا اخذنا بعين الاعتبار مختلف الدراسات الموضوعة (واهمها الحسابات الوطنية) واحتمالات تطور بعض القطاعات الزراعية يمكن التنبؤ بان الانتاج الزراعي سيتطور في حدود سنة ٩٧٥ حسب المعدلات الاتية :

ـ الحبـــوب	٥ر١ ٪
ـ الفواكـــه	٥ ٪
ـ الزراعات الصناعيـة	٥ ٪
ـ الخضـر وازهـــار	٧ ٪
ـ الحليب ومشتقاته	١٢ ٪
ـ البيض والفروج	٢ ٪
ـ اللحـــوم	٥ ٪

كما ان قيمة الانتـاج الزراعي ستتراوح بين ٦٣٠ و ٦٥٠ مليون ليرة لبنانية سنة ٩٧٥ يصدر منها الى الخـارج مايقـابل ٢٠٠ الى ٢٣٠ مليون ليرة غير ان تأمين مثل ا هذا الانتاج سيحتاج الى اس استثمـارات اضافيـة في القطـاع الزراعي تقدر قيمتها بين ٣١٠ و ٣٧٠ مليون ليرة لبنانية٠

اما بخصـوص اليد العاملة التي ستعمل في القطـاع الزراعي سنة ٩٧٥ فانها تقـــدر بما يقـارب ٢٧٥٠٠٠ شخص مقـابل ٢٢٠٠٠٠ الف شخص شخـص سنة ١٩٦٩ اى ان الزراعـــة ستستـوعب خلال الخمس سنوات المقبلـة من ٤٠ الى ٥٠ الف عمل اضـافي٠

ثانيا - الجهاز العلمي البشري الزراعي

يفترض عند انشاء هذا الجهاز ان تتوفر بعض المعطيات الفكرية المتخصصة بالتعليم الزراعي والابحاث الزراعية والارشاد الزراعي

التعليم الزراعي

أ) وضع التعليم : لا يزال التعليم الزراعي في لبنان في طور التكوين وهو مرتبط ارتباطا مباشرا بوزارة الزراعة . ويتضمن مرحلتين :

- مرحلة ثانوية مهنية
- مرحلة ابتدائية عملية

أ- المرحلة الثانوية :

هناك مدرسة واحدة في لبنان هي مدرسة الفنار التي بدأت عملها سنة ١٩٦٣ وخرجت مجموعة من الاختصاصيين في فروع الزراعة اى في كافة النواحي النظرية والتطبيقية ويدوم التعليم ثلاثة سنوات ويتخرج الطالب بعدها حاملا شهادة زراعية ثانوية تؤهله دخول الجامعة اذا اراد التخصص في الهندسة الزراعية . وقد بلغ عدد المتخرجين حتى نهاية السنة الدراسية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ٣٦١ متخرجا وبلغ عدد التلاميذ في السنة الدراسية ٦٩ - ١٩٧٠ ٦٩ تلميذا كما ان عدد الخريجين للسنة الدراسية ذاتها ٢٣ متخرجا . وقد افاد رئيس المدرسة الزراعية في الفنار بان جميع الخريجين يجدون لهم عملا عند الانتهاء من دراستهم لان المؤسسات الخاصة التي تعنى بالزراعة تأخذهم فورا .

ب) المرحلة الابتدائية العملية

تقوم حاليا بتعليم هذا المستوى مدرستان . لكن وزارة الزراعة لحظت تسع مدارس اخرى يشترط في الطلاب المتقدمين ان يكونوا من حملة شهادة السرتفيكا حيث يقضون عشرة شهور كطلاب داخليين . ويشتمل التعليم على ناحيتين الاولى تطبيقية وتتناول ٨٠ ٪ من مرحلة التعليم وناحية اخرى نظرية حصتها ٢٠ ٪ وفي نهاية الدورة تعطى للتلميذ شهادة زراعية ابتدائية تطبيقية .

لم يتوفر لنا معرفة عدد التلاميذ الذين يؤمون هذه المدارس ولا عدد الخريجيين الا انه من المعروف بان عدد التلاميذ هو محدود جدا ولا يتعدى ٥٠ تلميذا سنويا .

ب ـ مقترحات :

يبدو لنا ضروريا ان تبادر الدولة الى اجراء دراسة جدية للوقوف على امكانية انشاء شبكة للتعليم الزراعي الخاص، وان من المؤكد ان النتائج ستكون ايجابية في هذا المجال خاصة مايتعلق بموضوع تربية الابقار والاغنام والجدير بالذكر ان الاهتمام بالتعليم الزراعي يجب ان لاينحصر في زيادة عدد المدارس بل في وضع برامج حديثة ومفيدة ايضا .

كما في اعداد وتدريب وارشاد المزارعين البالغين كتنظيم حلقات دراسية ودورات قصيرة لتدريب المزارعين البالغين وارشادهم وتدريبهم على التقنيات الحديثة .

ـ الابحاث الزراعية

لم تستطع الدولة حتى هذا التاريخ الافادة من نتائج الابحاث التي اجرتها مصلحة الابحاث الزراعية لان تطبيق الابحاث في لبنان تشوبه شوائب كثيرة . فتطبيق الابحاث يتطلب عملا مزدوجا ، واحدا ينطلق من التطبيق الى التنظير فيحلل

الحاجـــات التي لمسها الموشدون الزراعيـون اثنـاء عملهم مع المزارعيـــن وآخر ، ينطلـــق من التنظيـــرالى التطبيـق فيشع نتائج الابحاث في برامج اعدهـــا للارشـــاد الزراعي ٠

لهذا نأمل :

ـ ربـط دائرة الارشـاد الزراعي بمصلحـــة الابحاث العلميـة الزراعيـة

ـ انشـاء مراكز في مختلف المنـاطق لاجراء ابحـاث تطبيقيـة للاسـاليـــب الزراعية الحديثـــة

ومن ناحيـة اخرى ، يبدو لنا ضـــروريـــا استنـادا الى افـاق وتطـور الزراعة ان تتجـــه الابحـاث الزراعيـــة نحو :

ـ اقلمـة وتأصيـــل بعض السـلالات الحيوانيـة والنبـاتيـة

ـ دراســـة امكانيـــة زراعـــة بعض الزراعـــات ضمن المستنبتـات الزجاجيـــة

ـ دراســـة اسـاليب جديدة للـــــرى

ـ دراســـة المراعي والزراعـات العلفيـــة

ـ دراسة اقتصـاديةللمكننـــة الزراعـيـة

ثالثا ـ الارشـــاد الزراعـــي

تقتضـــي السياســـة الزراعيـة الفعـالـة اعـــارة الارشـــاد الزراعي اهتمـامـــا كبيـــرا ٠ فالارشـاد الزراعي حاليـا لايعطـــي النتائج المرجوة ٠ ومن اسبـاب هذا الوضـــع المتـردي هو كونـه يعمل باستقـــلال تام عن الابحاث الزراعيـــة والتعليم الزراعي ٠ فالاهتمـام بالارشـــاد الزراعي يؤدي الى انشاء مديريـــة جديدة في وزارة الزراعـــة تضم التعليم والبحث والارشـــاد ا وذلك لتوفيـــر جميع الوسـائل المادية والقانونيـة والبشرية بحرونـــة وفعالية ٠

ثالثا :

استصلاح الاراضي والتوجيه الزراعي

ان الاستصلاح الزراعي هو عملية لاستثمار امكانيات التربة والتضاريس افضل استثمار ولا يصبح فعالا الا ضمن اطار سياسة اقليمية لاستصلاح الاراضي ، ولا يمكن لمشاريع الري والاستصلاح والتحريج ان تحقق غايتها الا في اطار مخطط موحد يتناول بالدرس امكانيات كل منطقة لوحدها .

الري :

اذا اردنا تكثيف الزراعة ، ليس امامنا سوى طريق واحد وهو احلال الزراعات المروية مكان الزراعات البعلية ويتوقع ان ترتفع المساحات المروية في سنة ١٩٧٥ الى ٩٠ أو ١٠٠ الف هكتار . ولا يمكن تجاوز هذه النتائج الا باستثمار مركز للمياه الجوفية وبادخال اساليب جديدة للري ، كالري المرذاذي الذي يجب تعميمه . لكن التوسع في المساحات المروية يتطلب توسعا في عمليات استصلاح الاراضي.

الاستصلاح :

اقتصرت حتى الان عمليات استصلاح الاراضي على المشروع الاخضر لكن النتائج لم تكن مشجعة على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمالي

اولا : على الصعيد الاقتصادي : هناك ثلاثة عوامل من شأنها ان تقلل من فعالية اعمال المشروع الاخضر.

أ) ان عدد قطع الارض الصغيرة التي استصلحها المشروع ، كانت كبيرة جدا بلغت نسبتها ٤٠ ٪ من الاراضي التي استصلحت وتراوحت مساحتها بين ١ ـ ٤ دونم فهي بالتالي لا يمكنها ان تكون موضوع استغلال علمي ومركز.

ب) ان القيمة المضافة من جراء هذه الاعمال على الصعيد الوطني ضعيفة جدا

جـ) ان مردودية هذه الاعمال لاتصبح ذات قيمة اقتصادية الا في افضل الاحتمالات

ثالثا : على الصعيد الاجتماعي

أ) ان نصف المستفيدين من اعمال المشروع الاخضر ليسوا مزارعين حقيقيين

ب) ان ثلث المستفيدين لايقيمون في الريف

جـ) لم يستفد صغار المزارعين الا من نصف القروض المالية التي منحها المشروع الاخضر

ثالثا : على الصعيد المالي

تبين بان الاعباء المالية التي تتحملها الدولة هي مرتفعة جدا ويجب التفكير جديا باسلوب جديد للاستصلاح تكون كلفته ادنى من السابق .

لهذه الاسباب ينبغي اعادة النظر كليا باعمال استصلاح الاراضي . وقد وردت بعض التوصيات والمقترحات بهذا الشأن في التقرير الذى وضعته وزارة التصميم العام عن اعمال المشروع الاخضر ، ومن المفيد ان تحظى هذه المقترحات بانتباه المسؤولين

ومهما يكن من الامر ، فانه ينبغي ان تأخذ عطيات استصلاح الاراضي في المستقبل بعين الاعتبار المعطيات التالية : ـ

- زيادة المساحات المروية
- امكانية مكننة الزراعة

كما نأمل ان يتولى الجهاز الذى يقوم بعمليات استصلاح الاراضي بعض النشاطات الاخرى التي تواكب اعماله كأنشاء المشاتل وتوجيه الزراعات والتصنيع الزراعي ووقاية النباتات

ومكننـــــة الزراعـــة والاســمـــدة ...

لذلـــك نقتضـي انشاء مديريـة في وزارة الزراعـة للهندســـة الريفيـــة تتولى النشاطات التـاليـــة : ـ

ـ استصـــلاح الاراضي
ـ انشـاء الطرقـات الزراعيـة
ـ اعمال التحريـــج
ـ التصنيـــح الزراعـــي
ـ مكننـــة الزراعـــة
ـ انتـاج المشـاتل والبـــذور

وعلى ان يتولى ادارة هذه المديريـــة مسؤول ذا كفـاءة عاليـــة واندفـاع مخلـــص على ان تتوفر لـه جميع الوسـائل التقنيـــة والقانونيـة والمـاليـة التي تمكنـه من القيـام باعماله على اكمل وجه . وهذا الجهاز قادر ان يضع الزراعـة اللبنانية في طريق الانمـاء الصحيح . فتكـون زراعـة كثيفـــة لها قدرة المضـاربـــة في الاســواق . ولا يوجد اى طريق آخر امام الزراعـــة لمواجهة المشـاكل الاقتصـادية سوى التكثيـــف والقدرة على المواجهة والمضـاربـة في الاســواق العالميـــة .

احتمـــال تطـــور اهم المنتجات الزراعيـــة

اولا :القمح والحبـــوب

تبيـن الدراسـة التي وضعتها وزارة التصميم العام عن استهلاك الاغذية في لبنان بأن استهلاك الحبوب في سنة ١٩٧٥ يتراوح مابين ٢٦٧ ٠٠٠ و ٢٩٠ ٠٠٠ طن منها تقريبا نحـو ٢٧٥ ٠٠٠ طنـن من القمح وسيرتفـع الاستهلاك في سنة ١٩٨٠ حسب توقعات منظمة الافـذية العالمية الى ٣٢٩ الف طن من القمح ٠

ويتوقع في السنوات المقبلة ان تضمحـل تدريجيـا زراعة القمح في المناطق الجبلية نظـرا لتدني مردودهـا الذى اصبح عاجزا عن تأمين مستوى عيش لائـق للفلاح ، لكن بالمقابل يتوقـع ان تتسع هذه الزراعـة في الاراضي المرويـة وفي مرتفعـات سهل عكـار ، ويتحسن الانتاج وذلـك بأستعمـال بذور جديدة Maxibak وباستعمال علمي للاسمدة الكيماوية والعضوية وعلى هـذا الاسـاس سيزداد المردود الذى يتـراوح حاليـا من ٨٠٠ الى ١٠٠ كلغ في الهكتـار الى ثلاثـة او اربع اضعـاف وسيتراوح انتاج القمح المحلي في سنة ١٩٨٠ (باعتبـار ٥٠ ٠٠٠هكتار مزروعـة بين ١٥٧ الى ٢٠٠ الف طن مما يغطـي ٦٠ ٪ من حاجـات الاستهلاك المحلي ، بينمـا يبلـغ انتـاج القمح حاليـا ٧٠ ٠٠٠ طن سنويـا ويغطـي ١/٤ الحاجـات المحلية كما يغطـي الاستيـراد الحاجـات المتبقيـة ٠

لكن لبلوغ هذه النتائج ينبغـي على المزارعيـن ان يباشروا باستعمال البـذور الجديـدة المؤصلـة ممايستدعـي جهدا قويا لتعميم هـذه البـذور ، وتنظيمـا قادرا على انتـاج وتوزيـع البـذور بطريقـة حسنـة وبالكميـات المطلوبـة لانه في الوقت الحاضر غالبـا ما تقتصـر البـذور المؤصلـة على حقول التجـارب ٠

ومن الضـروري من جهة اخرى تسهيـل اعطـاء القروض من قبل المؤسسـات العامة والخاصة كي تتوفر للمزارعيـن الاعتمـادات الماليـة الكافيـة لتحسين زراعتهم ٠

ثانيا ـ التبـــــــــغ

تحتل زراعة التبغ في لبنان موكزا بارزا بين انواع الزراعات الاخرى لا سيما الزراعات الصناعية . الا ان تأثير هذه الزراعة من الناحية الاجتماعية تفوق الاهمية الاقتصادية التي تشير اليها قيمة الانتاج المذكور . ذلك لان هذه الزراعة تتوزع على ٧٧٤ قرية لبنانية وتؤمن العمل السنوى المتواصل والدخل الثابت لحوالي ٣٥٢٥٥ اسرة هم مجموع اصحاب المساحات الموخصة التي تبلغ ٧٣٠٧٥ دونم .

ويشتهر لبنان الجنوبي بهذه الزراعة اكثر من باقي المحافظات حيث يبلغ عدد المزارعين فيه نحو ثلثي العدد الاجمالي في لبنان ٦٦٨ ٪) كما ان المساحة الموخصة في الجنوب تعادل هذه النسبة ايضا ، يلي الجنوب في هذه الزراعة لبنان الشمالي حيث يزرع فيه ٩ر٢٥ ٪ من المساحة الموخصة ثم يأتي جبل لبنان في المرتبة الثالثة ٤ر٦ ٪ م واخيرا البقاع ٩ر٠ ٪

يبلغ الانتاج السنوى نحو ٦٥٠٠ طن تشتريه كلها ادارة الريجي بسعر يبلغ في المتوسط ٥٣٠ غرشا لبنانيا للكيلو غرام الواحد . وهذا السعر هو سعر تشجيعي حيث تبلغ قيمة العلاوة التي تدفع زيادة على سعره الحقيقي في الاسواق العالمية نحو ٤٥ ٪

ويصدر جزء من الانتاج الى الخارج . وقد بلغت قيمة الصادرات منه سنة ٩٦٨ ثمانية ملايين ليرة لبنانية ، ولا يستهلك منه محليا الا ٣ / ١ الانتاج . وسيترتب على زيادة المساحات الموخصة تبغا مشاكل جديدة في المستقبل من بينها ايجاد اسواق للفائض من الانتاج واسباب اخرى اهمها :

ـ كل زيادة في الصادرات تساوى خسارة على الدولة
ـ وجود فائض كبير من التبغ الشرقي في الاسواق العالمية
ـ انخفاض الطلب على التبغ الشرقي في الاسواق العالمية

لذلك لا تبرر زيادة المساحات المزروعة تبغا الا من الناحية الاجتماعية

(وقف الهجرة الريفية من المناطق المحرومة) الا ان هناك تخوف من تحقيق هذا الهدف الاجتماعي (كما هي الحال حاليا) اذا لم تتخذ الدولة الاجراءات الضرورية كأتخاذ الاجراءات التالية :

١ ـ اعطاء رخص زراعة التبغ الى الفلاحين الحقيقيين الذين هم بحاجة الى مساعدة اجتماعية حيث توجد حاليا بعض الرخص بحوزة اناس اما مقيمين في المدينة وغير محتاجين الى مساعدة الدولة اجتماعيا واما غير مالكين لارض في الريف ، ويجنون ارباحا حقيقية وكبيرة من جراء تأجيرها الى صغار الفلاحين المقيمين في الريف

٢ ـ حصر رخص زراعة التبغ بالمناطق المحرومة (التي يستحيل ربحها وضعه في المناطق التي يمكن زرعها بزراعات ذات مردود عادي وكاف

ثالثا ـ الشمندر السكري

يستطيع لبنان ان ينتج كامل كمية السكر التي يحتاج اليها . وتقدر حاجة استهلاك السكر للمستقبل في لبنان مايلي :

ـ ٨٥ ٠٠٠ طن في سنة ١٩٧٥

ـ ١٠٠٠٠٠ طن في سنة ١٩٨٠

وبلغ انتاج السكر الحالي الذي ينتجه مصنع السكر في عنجر نحو ١٥ الف طن سنويا وبلغت طاقة استيعاب المعمل المذكور نحو ٦٥ الف طن من الشمندر الى سنويا) ويمكن انشاء مصنعين اخرين لاستخراج السكر من الشمندر السكري تتسع طاقة كل واحد منهما من ١٠٠ ـ ١٥٠ الف طن من الشمندر اى ان كل مصنع يستطيع ان ينتج ١٦ ـ ٢٤ الف طن من السكر) لكن يجب عندئذ تأمين المساحات الاضافية لزراعة الشمندر (مع العلم ان انتاج الهكتار حاليا يتراوح بين ٤٠ و ٥٥ طن)

ان انشاء مصنع جديد بادارة تعاونية من منتجي الشمندر ستزيد المساحة المزروعة شمندرا الى ٥ ٠٠٠ هكتار وستنخفض بالتالي تبعية لبنان للخارج لكن ينبغي عندئذ ادخال تحسينات اساسية على زراعة الشمندر اقلها تحسينات في استعمال المواد المخصبة والتعشيب واساليب تقنية وكيماوية الخ .. عندئذ سيرتفع الانتاج في الهكتار من ٤٠ ـ ٥٥ طنا الى ٦٥ ـ ٧٠ طنا .

رابعا : الكرمة

تبلغ المساحة المزروعة كرمة حاليا ١٧ ٠٠٠ هكتار تنتج سنويا مايقارب ٨٥ الف طن . ويتوقع ان تنخفض هذه المساحة تدريجيا الى ١٥ ٠٠٠ هكتار في سنة ١٩٨٠ وسيبقى انتاج الكرمة المخصص لصناعة الخمور في التربة الفقيرة الكلسية غير الموية حيث تكون بعض الزراعات الاخرى ذات مردود ضئيل . اما بالنسبة لزراعة الكرمة الحديثة يجب ان ينحصر في انتاج عنب المائدة " القابل للتصدير قبل وبعد موسم التصدير العادي ويجب اختيار المناطق التي ستنمو فيها هذه الزراعة بدقة فائقة

واذا كنا من انصار نظرية استصلاح جميع الاراضي في البلاد وخاصة جبل لبنان فمن المفيد ان نشجع الزراعة العلمية للكرمة المعدة لصناعة الخمور فهذا يساعد على استثمار الارض التي يستحيل فيها زراعة بقية اثمار اخرى بطريقة افضل هذا الاتجاه لايمكنه ان يتحقق الا اذا تبنينا سياسة خاصة في هذا الموضوع بالذات تضم جميع التشجيعات الضرورية لذلك حيث ان منظر كروم العنب المنقرضة هي من المناظر المألوفة التي نراها على منحدرات جبل لبنان . ويمكن ان يصبح الخمر اللبناني سلعة تصدير مع العلم ان الاستهلاك الداخلي سيزيد ايضا فهو حاليا بمعدل ٤ر١ ليتر بالا للفرد الواحد سنويا بينما يتراوح معدله في البلدان المنتجة للخمور بين ٣٠ و ٦٠ ليتر بالفرد الواحد سنويا .

خامسا ـ التفاح

توقف نمو زراعة التفاح التي عرفت نموا سريعا وكبيرا خلال الخمسينات منذ سنة ٩٦١ وتبلغ المساحة المزروعة حاليا ١٤٤٩٥ هكتارا (٤٠ ٪ في جبل لبنان ٣٣ ٪ في الشمال ٢٤ في البقاع و ٣ ٪ في الجنوب) لكن الانتاج ما زال يزداد سنويا لان الاغراس الجديدة بدأت تصل تدريجيا الى مستوى انتاجها العادي ومن المحتمل ان تصل هذه المساحة في سنة ١٩٧٣ الى ١٥ الف هكتار ويتوقع ان يكون الانتاج بحدود ٢٠٠ الف طن سنة ١٩٧٥ و ٢٤٠ الف طن سنة ١٩٨٠ .

اهم الاصناف المزروعة هي من صنف رد ديلتوس وطفراته المعروفة بأسم (ستاركن) يليه صنف (كولدن) بالاضافة الى اصناف اخرى مختلفة مثل سان باري المعروف باسم الموشح والسكري وغيره ٠

يكثر صنف ستاركن في جبل لبنان وفي محافظة الشمال كما يكثر صنف كولدن في البقاع ٠ والمعروف ان الصنف الاول (ستاركن) يجود على ارتفاع يتراوح بين ١٤٠٠ و١٧٠٠ متر عن سطح البحر ، بينما يجود الصنف الثاني (كولدن) على ارتفاع اقل من ذلك على ان لا يتدنى عن ٧٠٠ م ٠

ويتوقع ان يبلغ الاستهلاك الداخلي من التفاح ٤٠ الف طن سنة ١٩٧٥ و ٦٠ الف طن سنة ١٩٨٠ فيكون هناك فائضا ١٦٠ الف طن سنة غ ١٩٧٥ و ١٨٠ الف طن سنة ١٩٨٠ ونأمل عندئذ ان يكون المنتجين قادرين على تخفيض كلفة الانتاج في الوحدة كما نأمل ان تتمكن المؤسسات المختصة من ايجاد وسائل فعالة لتأمين تصريف الانتاج ٠

وتتفق جميع الاراء منذ الان بانه من الصعب ابقاء حجم الصادرات متوازيا مع معدل التوسع في الانتاج كما يبدو من المحتمل بان صعوبات كبيرة ستواجه هذه الزراعة ٠ لذلك يمكن انشاء مصنع تكون طاقته في المرحلة الاولى نحو ٢٠ الف طن ويمكن زيادتها تدريجيا حتى تصل الى ٤٠ او ٥٠ الف طن في سنة ١٩٧٥ ومن الضروري ان تتدخل السلطة لتأمين تزويد هذا المصنع بصورة منتظمة بالمواد الاولية وباسعار ثابتة وسيجد عصير التفاح الذي لا يلاقي رواجا مثل عصير الليمون في الاسواق الاوروبية سوقا واسعة في الاسواق العربية حيث استهلاك الكحول اما ممنوع واما محدود جدا ٠

سادسا - الحضيات

تكثر زراعة الحضيات في السهل الساحلي الممتد من الشمال حتى الحدود الجنوبية ، وتتركز بصورة خاصة في منطقة لبنان الجنوبي ، حيث توجد فيها اكثر من نصف المساحة المزروعة (٥٩ ٪) بعض الحضيات في هذه المنطقة مهدد بالزوال بسبب توسع التجمعات السكانية وقد بدأ حاليا اتجاه قوي يقوم بزرع الحضيات في سهل عكار ٠

الاصنـــــاف

تحتل اصنـاف البرتقـال نسبـة ٥٩ر٤ ٪ من المساحة الاجمالية واكثر اصنـاف البرتقـال انتشـارا الشموطي اوالبلدى . يلي البرتقـال اصناف الحامض ونسبتـه ١٩ر٢ ٪ مـن المسـاحـة الاجماليـة ثم اليوسفـي ونسبتـه ١١ ٪ واخيـرا صنف كريـب فروت ونسبتـه ٩ر٠ ٪ كذلك يوجد مساحة واسعة من النصـوب غير المطعمـة (ابو صفيـر) نسبتها ٩ر٥ ٪

اما من حيث الانتـاج فقـد بلغـت نسبـة البرتقـال بانواعه ٦٥ ٪ مـن الانتـاج الاجمالي لموسم ٦٦ ـ ٦٧ ، ونسبـة الحامض ٢٦ر٣ ٪ واليوسفي ٩ر٦ ٪ والكريـب فروت ١ر٧ ٪

وما زال انتاج الحمضيـات في لبنان بازديـاد من سنة لاخرى وقد ارتفع مـن ١٠٠ الف طن سنة ١٩٥٥ الى ٢٤٠ الف طن سنة ١٩٦٨ . ان سبب هذه الزيـادة هو توسع المساحـات المزروعـة اذ بلغـت سنة ١١ ٠٠٠ ٩٦٨ هكتـار وارتفـاع نسبـة المـردود في الهكتـار من ١١ طن الى ١٩ طن . ترتكز زراعة الحمضيات بصورة خاصة في منطقـة لبنان الجنـوبي حيث توجد اكثر من نصف المساحة المزروعـة (٥٩ ٪) الا ان قسمـا منها في هذه المنطقـة بالـذات مهدد بالزوال بسبب اتساع التجمعات السكانية التي بدأت تحل محلها لكن نـرى في المقـابل بان اتجاهـا قـويـا لزراعـة الحمضيـات قد بدأ فعليـا في سهل عكـار ويتوقع ان تصل المساحـات المزروعـة فـي سنة ١٩٨٠ الى ١٧ ٠٠٠ هكتـارا تنتج مايقـارب ٤٠٠ الف طن يستهلك منها في الداخل من ١٧٥ الى ٢٠٠ الف طن ويتوقف انتشـار الحمضيـات على المسـاحات المتوفرة في الساحل والتي لاتزال غير مزروعـة (وهذه النسبـة ضئيلـة جـدا) وتبيـن دراسـة الاسواق بانه لايوجد هناك اية صعـوبة لتصريف ليمون الحامض والافندي والكلمانتيـن لكن هناك صعوبـة لتصريف قسم من انتاج البرتقـال والذي يحتـل نسبـة ٥٩ر٦ ٪ من المساحـات المزروعـة بالحمضيـات ونأمل ان تستوعب مصانـع التحويل جزأ منها لانتـاج عصير البرتقـال وتبلغ طاقـة التحويل في المصـانع الموجـودة حاليـا نحو ٢٥ الف طن سنويـا وينبغـي زيـادة هذه الطاقـة في سنة ف ٢٠٨٧٥ الف طن جديـد وهذه الكميـة توازي انشاء مصنع جديد اضافـي لكن من المفضل انشاء مصنعيـن

للتحويـــل واحد في طـــرابلـــس وآخـــر في صيـــدا .

سابعـــا - الخضـــــار

ان زراعـة الخضـــار هي زراعة مهمة جدا من الناحية الاقتصـادية والاجتماعيـــة ويتوقع ان تتوسع في السنوات القادمة . لكن ينبغـي ان تكون اهداف هذا التوسع مزدوجـة

أ) تأمين منتظم وكاف لحاجـــات السوق الداخلـــي

ب) انتـاج مبكر او متأخـر لبعض الانواع لزيـادة الصادرات الزراعيـة الى الاسواق الخارجية التي تفتقـر الى مثل هذه المنتجات .

ويتوقـع ان تتوســع بعض زراعـات الخضـار توسعا كبيـرا خلال السنوات المقبلة عنها البصل والبندورة

البصـــل : يشكل البصـل المجفف سلعة مرغوبـــة جدا في الاسواق الاوروبيـــة ويتوقـــع ان يكون مستقبل هذه الزراعـة مزدهـــرا جدا . فالصنـف الذي يزرع حاليا في لبنان هو من الصنف الجيـد لكن المـــردود الزراعـي في الهكتـــار يزيد عن ٢٠ - ٢٥ طن بينما يجب ان يكون هذا المـــردود في حـــدود ٤٠ الى ٥٠ طنـا في المتوسـط .

البنـــدورة : يسـاهم المناخ ووفرة اليد العاملة العائليـــة في جعل هذه الزراعـة مفيـــدة لعدد كبيـر من المزارعيـــن الصغـــار وتسـاعـد الاوضـاع الطبيعيـة في لبنان على نمـــو هـذه الزراعـة التي تبشـــر بامكانيـات كبيرة في مجـال التصنيـــع الزراعـــي .

ثامنـــا : المنتجـــات الحيـوانيـــة

يتوقـــع ان يكون استهلاك لبنان من المنتجات الحيوانية حسب توقعـات وزارة التصميـــم العام ومنظمـة الاغـــذية والزراعـة العالميـة كما يلي :

حليـــب ٢٣٠ الف طـــن في سنـة ١٩٧٥

٣٠٠ الف طن في سنة ١٩٨٠

لحـــوم ٧٠ الف طـن سنة ١٩٧٥

٩٢ الف طـن في سنة ١٩٨٠

يسـد الانتـاج الحالي جزءا من استهلاك لبنان (باستثنـاء الدجـاج)، و ويبـــد و العجز قويـــا في لحـوم الابقـــار والاغنـام اذ ان لبنان يستـورد ٨٥ ٪ من حاجته من لحـوم الابقـــار و ٩١ ٪ من حاجتـه من لحوم الاغنـام ٠ وتبلغ قيمـة المستـوردات الحيوانية ١٣٠ طيـون ليرة لبنانيـة في السنة (راجـع جدول رقـــم ١٢)

ولا تتعدى حاليـا مساحة الاراضي المزروعـة بالزراعات العلفيـة الـ ٠٠٠ ١٨ هكتـار بينما تبلغ مساحة الاراضي المتروكـة ١٧٥ الف هكتـــار ٠ فيمكن اذا تحويل بعضهـــا الى مراعي او الى زراعـات علفيـة ٠ ان اتساع مثل هذه الزراعـات (العلفيـة) ستضبـط تزايـد الواردات خلال السنوات العشر القادمـة ٠

واخيـرا لا يمكـــن للبنـــان ان يخفف من تبعيتـه للخارج في مجال الاستيراد الا في حـــدود سنة ١٩٨٥ اذا طبقـت الاجراءات الضـــروريـــة ٠

أ ـ الحليـــــب

ارتفع مؤشـر انتاج الحليـــب المحلي ومشتقـاته خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٥٧ حتى سنة ١٩٦٧ من ١٠٠ الى ٢٤٦ بينما ارتفـع مؤشـر الواردات خلال الفترة ذاتهـا من ١٠٠ الى ٢٣٠ ٠ كما ان الانتـاج المحلي لا يكفي الا ٤٠ ٪ من حاجات البـلاد الاستهلاكية ولزيـادة نمو صناعات الحليـــب يتطلب تطـورا في انتاج العلـــف ومزارع تربية الماشية مـــع تسـويق ملائم يستدعـــي غالبـا اما انشاء تعاونيات لجمع الحليب ونقله واما تدخل الدولـــة

لانشـــاء مراكز في القرى لجمع الحليب. ويمكن للوضع ان يتحسن خلال السنوات العشر القادمـــة لكـــن نتائج خطط تربيـــة الابقـــار وانتاج العلف لن تصبح ملموسـة الا في نهاية هذه الفترة.

ب ـ اللحـــــوم

يـــزداد سنة بعد سنـــة عجز انتـــاج اللحوم المحلية عن سد حاجـــات الاستهلاك الداخلي نظـرا لتطـــور زيـادة الطلب على اللحـــوم ولارتفـــاع اسعـــارها في الاسواق العالميـــة . لذلك ينبغـــي اعطاء الافضليـة لهذا الانتـاج . ومن شأن نمو تربية الاغنـــام واجراء بعض التحسينـــات على تربيـة الابقـــار ان يؤدي الى مضاعفـة انتاج اللحـوم فـــي سنـــة ١٩٨٠ ، ولبلـــوغ هذا الهدف ينبغـــي اتخـاذ بعض الاجراءات منها :

أ) تصميم المسالخ الحديثـة على المناطق وانشاء الغرف المبردة فيها

تصنيـع نفـايـات اللحـوم الذي يؤدي الى استعمال فعال للمنتجـــات وبالتـالي تخفيـض كلفـــة الانتـاج في المزرعـــة .

– توسع مصـانع انتاج الاغـذية المكثفـــة المعدة لتقويـــة الحيوانـــــات وهذا الاجراء يستدعي تشجيـع زراعة الشعيـــر والذرة والسورغو والفصـــة .

اما فيما خص تربيـة الدجـاج فتوقعـات المستقبل في الاســواق الخارجيـــة غير مشجعـــة لان هذه الاســواق لاتستطيـــع ان تستوعـــب منتجات جديدة كما ان منتجات اوروبـــا الشرقيـــة قد دخلـــت اليها واخـــذت تضارب الانتـاج اللبناني فيـــه .

تاسعا ـ الحرير

عانت تربية دود الحرير في لبنان نفس المصاعب التي اعترضتها في البلدان الاخرى المنتجة للحرير وكان السبب الرئيسي لهذه المصاعب ناجم عن التحول في الاسواق العالمية عن طلب الحرير عشية الحرب العالمية الثانية لكن ابتداء من سنة ١٩٥٩ ثبتت اسعار الحرير فقط في الاسواق العالمية وبدأ الطلب عليه يتزايد بصورة مستمرة . وادى انشاء مكتب الحرير في سنة ١٩٥٦ الى لطمة شمل الموبين لمنع انقراض هذه التربية من لبنان ، لكن لم تؤد جهود مكتب الحرير (من تثبيت لاسعار الفيالج وتقديم البذور والارشاد) الى انطلاق هذه التربية من جديد حتى تستعيد سابق عهدها وقد وضعت وزارة التصميم العام تقريرا مفصلا عن اوضاع تربية دود الحرير في لبنان وهذا هو اهم ما جاء فيه :

يبلغ انتاج الفيالج سنويا نحو ١٠٠ الف كيلو غرام اى ما قيمته ٦٠٠ الف ليرة لبنانية سنويا ، كما يبلغ عدد الموبين السنوى ٢٥٠٠ موبي في موسم الربيع ونحو ٣٠٠ موبي في موسم الصيف . ويبلغ انتاج الدونم المزروع بأشجار التوت والذى يتسع لتربية ٣ علب من البذور في موسمين الربيع والصيف نحو ٢٧٢ ليرة لبنانية وهذا الانتاج افضل بكثير من انتاج بعض الزراعات في لبنان وينبغي تشجيعه لان تربية دود الحرير لها فعالية اجتماعية تفوق بكثير فعاليته الاقتصادية حيث يساهم في زيادة دخل المزارعين الذين لم ينزحوا الى المدينة . كما ان الوضع العالمي والمحلي يشجع على تطور هذا الانتاج كي يصبح بحدود ٣٠٠٠ طن سنويا ، لان الطلب المتزايد على الحرير اخذ يفوق بكثير طاقة انتاجه لذلك ينبغي اتخاذ الاجراءات التالية :

ـ المضي قدما بتشجيع الموبين الحاليين الذين يبلغ عددهم ٢٥٠٠ موبي موزعين على ٣٥٠ قرية وذلك بانشاء بعض التعاونيات التجريبية لتربية دود الحرير

وتعميـــم هذه النتائج على بقيـة المنـاطق اللبنانيـة

ـ زيـادة نشـــاط الارشـاد في المنـاطق اللبنانيـة كأنشـاء مراكز تجريبيـــة في منـاطق التربيـــة كي يتعلم المربـون مهنتهم وحث الشبـاب على الاهتمـام بتربية دود الحرير (تربيـة دود الحرير في المدارس الزراعيـــة ...)

ـ استصـــلاح الاراضي لزراعتها باشجـــار التـوت بتوفيـر الاعتمادات الكافيـــة للمربيـــن

ـ تشجيع التربيـة في موسـم الصيـف

ـ اعطـاء بعض المسـاعـــدات للمزارعيـــن اما بتوفير مسـاعدات من برنامـج الاغـــذيـة العالمية واما باعطـــاء جوائـــز لافضـل مواسم الحريـــر او لافضل بسـاتين مغروســـة باشجـــار التـوت

٢ ـ اختبـــار وتشجيـع التربيـة الصناعيـة التي جربـت في لبنـان ولم تعط حتى الان النتائـج الموجـــوة منها لانعدام الوسـائل الفنيـة الحديثـة لدى المربيـــن

٣ ـ اعطـاء الجهاز المسـؤول عن الحريـر جميع الوسـائل المالية والقانونيـة للقيـام بمهماتـــه على افضل وجـــه .

صيـــد الاسمـــاك

تزخـر ميـاهنا في الشـواطيء القريبـة والبعيـدة (اعالي البحـار)بثـروات غذائيـة كبيـرة الا انها ضائعـة لم يحسن لبنان الاستفادة منها حتى الان ، بالرغم من التقاريـر والدراسـات العديدة التي تبحـث في هذا الموضوع لاستثمـار الثروة السمكيـة على اوسع مـدى علمـا بان هـذه الثروة تفتقـر اليها في تأمين الغـذاء بالكميـات المطلوبـة للمواطنيـن . ان لبنان يستهلك حاليـا مايقـارب ١٣ ٠٠٠ طن سنويـا من الاسماك الحية والمبردة ولا ينتـج منها سوى ٤٠٠٠ طـن . ويقدر الخبراء بان حاجة البـلاد من الاسماك سترتفع في السنيـن المقبلـة الى ٢٥ ٠٠٠ طن في السنة وهذا يعني ان النقص السنوي سيبلـغ ٢٣ ٠٠٠ طن فما هي اوضـاع الصيد عندنـا اليوم ؟

خلاصـة ذلك مايلـي :

ـ ٤ ٠٠٠ الاف صيـاد يعيشـون في حالة بؤس انهم مدينون لاصحـاب المسامـك وتجـار الجملـة الذين يقرضونهم المال ويفرضـون عليهم تسليمهم حاصل صيدهـم باسعـار متدنيـة .

ـ استعمال معـدات و غير كافيـة وقديمة واستعمال قوارب لاتمكن من الابتعاد الى داخل البحـر .

ـ استعمال المفجـرات والمواد المخدرة التي تفتك باسراب السمك الصغيـرة

ـ عـدم وجود تسليـف وتعاونيـات للصيـادين

ـ حـاولت دائرة الصيـد في وزارة الزراعـة تحسين الوضع ، لكن جميع مساعيها تعرقلـت نظـرا لارتباطها بمصلحـة الاحـراج التي تختلف طبيعـة مهامها عن مهام الصيـد

لذلك اصبح من الضروري العمل بأسرع وقت على تغيير هذا الوضع الراهن وتجدر الاشارة الى ان وزارة الزراعة وضعت بالاشتراك مع وزارة التصميم العام خطة خمسية لتطوير صيد الاسماك ، تبلغ تكاليفها خمسة ملايين ليرة لبنانية خلال خمس سنوات . من المستحسن ان توافق السلطات العليا على هذه الخطة وتأمر بتنفيذها حالا .

ولكي يأتي تنفيذ هذه الخطة بالنتائج المرجوة ، فان من الضروري تحويل دائرة الصيد في وزارة الزراعة الى مصلحة ترتبط مباشرة بالمدير العام ، على ان تزود هذه المصلحة بالتجهيزات البشرية والمادية وبالصلاحيات التي تسمح لها بان تقوم بعمل فعال على ان يكون مركز المصلحة المذكورة في المركز الاداري للصيد والاسماك الذي تم بناؤه في بلدة البترون وكلف الدولة مليون ليرة لبنانية وهو حتى الان دون استعمال .

احتمالات تطور الزراعة في اهم المناطق اللبنانية

اولا : لبنان الشمالي

يمكن تقسيم لبنان الشمالي الى عدة مناطق زراعية اهمها : منطقة عكار ، منطقة زغرتا ، الكورة ، المنطقة الجبلية

منطقة عكار : وهي تتألف من الساحل والمرتفعات . اهم المزروعات في ساحل عكار هو القمح اذ ان هذه الزراعة تحتل مايقارب نصف المساحات المزروعة . يوجد في سهل عكار امكانيات تطور كبيرة لكن هذا التطور مرهون بتطوير الري الذي هو الاساس كمصدر تطوير الزراعة في هذه المنطقة لانه سيسمح باستثمار اكبر مساحة ممكنة من الاراضي وتدرس حاليا بعثة من منظمة التغذية والزراعة مشروعا لري ١٠٠٠٠ الاف هكتار في سهل عكار فاذا تم تنفيذ هذا المشروع فان المساحة المروية ستزيد بنسبة كبيرة بالاضافة الى تكثيف الزراعات وخاصة زراعة الحمضيات التي تأكد نجاحها في هذه المنطقة .

اما في مرتفعات عكار فتغلب الزراعات البعلية كالحبوب ، والعنب ، والزيتون والتين ، واللوز ، وذلك برغم وجود عدد كبير من الموارد المائية . على هذا الاساس يجب تركيز الجهد على تجميع مياه الينابيع واستثمارها في الري الاراضي الخصبة كذلك يجب تشجيع زراعة التوت والخروب في الاراضي الاقل خصوبة والتي لاتتوفر فيها المياه فهذه الزراعات من شأنها تأمين غذاء جيد للمواشي وايجاد عمل اضافي للسكان وتحسين دخلهم خاصة اذا اقبل المزارعون على تربية دودة الحرير .

منطقة زغرتا والكورة

تغلب في هذه المنطقة زراعة الزيتون . غير ان الانتاج يعتبر ضعيفا لاسباب عديدة اهمها الطريقة المتبعة من قبل المزارعين في قطف ثمار الزيتون والتي تجعل الشجرة تحمل سنة واحدة كل سنتين لذلك فان من الممكن زيادة انتاجية بساتين الزيتون اذا اتبع المزارعون الطريقة الصحيحة في القطف واحسنوا استعمال الاسمدة والتقليم حيث سيؤدي ذلك الى رفع الانتاج الى مايقارب ١٧٠٠ كلغ من الزيتون للهكتار الواحد .

وفيما يختص بالقرى فان المساحات المروية قليلة وصغيرة لكنه من الممكن زيادتها اذا تم تنفيذ مشروع سد نهر المصفور . لقد وضعت الدراسات الاساسية لهذا المشروع ووافق عليها مجلس الوزراء وتقدم بطلب قرض الى البنك الدولي . ان تنفيذ هذا المشروع سيسمح بري اكثر من ٦٠٠٠ هكتارا من الاراضي في قضائي زغرتا والكورة وهذا الامر من شأنه ايجاد امكانيات زراعية جديدة للمنطقة اذ انه سيصبح بالامكان انشاء بساتين حمضيات وزراعات خضرية ذات مردود يضاعف مردود الزراعات المعتمدة حاليا .

المنطقة الجبلية في لبنان الشمالي :

يزرع حاليا في المنطقة الجبلية التفاح في الجلول المروية . لكن طريقة استعمال المياه غير حسنة حيث تؤدي الى الحاق اضرار في التربة والى هدر كمية المياه المتوفرة . اما الزراعات غير المروية ، فهي لاتزال زراعات تقليدية سائرة نحو التدهور بسبب تدني قيمة الانتاج . لذلك وجب اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من النزوح وعدم ترك الارض بورا وذلك عن طريق :

- ارشاد المزارعين ومساعدتهم على استعمال المياه المتوفرة استعمالا حسنا كي تتاح الفرصة لري عدد اكبر من المساحات .
- تنفيذ عملية ضم وفرز الجلول المزروعة بالتفاح للتغلب على تفتت الملكية وتسهيل مكننة الاعمال الزراعية
- العمل على الغاء تربية الماعز بطريقة تدريجية

ثانيـا ـ منطقـــة البقـــاع

يمكن تقسيـم محافظـة البقـاع الى مـناطق زراعيـة اهمها :

ـ منطقـة الهرمـــل

ـ منطقـــة بعلبـــك

ـ منطقـــة زحلـــة

منطقـــة الهرمـــل :

الزراعـة في منطقـة الهرمل ماتزال تقليديـــة وفقيـرة ولا يمكن لها ان تتنعش اوتتطـــور الا اذا تم تنفيذ مشـاريع الرى المقترحـة اوالتي هي قيد الدرس مثل مشروع جر المياه من نهر العاصي لارواء نحو ٦٠٠٠ هكتـار في منطقـة الهرمل ـ القاع ـ . والجدير بالذكـر ان بعض المتمولين من خارج المنطقـــة بدأوا يشتـرون مساحـات كبيرة باسعـــار بخســة في تلك المنطقـة المنوى ريها بغيـــة الانتفـاع بميـاه الرى والاستفـادة من زيـادة اسعار الاراضي في المستقبل .

منطقـــة بعلبـــك :

الزراعـة في هذه المنطقـة ايضـا تقليديـة وفقيـرة لقلـة وجـود مساحات مرويـة حيث يجـــرى الاعتمـاد بصورة رئيسيـــة على بحيـرة اليمونـة في تأمين ميـاه الرى . لذلك فان تطـويـر الزراعـة في هذه المنطقـة يرتكـز على عاملين :

الاول : زيـادة المساحـات المرويـة ، تأمين مصـادر اخرى للرى اوتحسين استثمـار مياه اليمونة)

الثاني : تشجيـــع تربيـة المواشي (تحسين سلالات الماعز والضأن وزيـادة مزارع الابقـــار)

منطقـــة زحلـــــة :

تحتل منطقـــة زحلـــة موكـــزا وسطـا في البقـاع ، ويعتبـر سهل زحلـــة من افضـــل المنـاطق الزراعيـة في لبنان ، لكن الملكيـــات الكبيـرة فيه مستثمرة برأسمـــال غـــريب عن المنطقـــة . اما المرتفعـــات فانها تتميـــز بتنوع الزراعـــات التي من اهمهـــا الخضـــار والتفـاح والعريش.

يوجـــد في هذه المنطقـــة امكانيـــة اضافيـــة تسمح بزيـادة الانتاج الزراعـــي وذلـــك بتنفيـذ مشـاريع الرى المدروســـة حيث سيؤدى ذلك الى توسيع المساحـــات المزروعـــة بالنبـاتـــات العلفيـــة والمساحـات الاخرى المزروعـــة قمحـا وشمنـدر ، وانواع الخضـار المختلفـــة ، بالاضـــافـــة الى تطـوير تربيـة الابقـار .

ثالثا - لبنان الجنوبي

يوجد في لـ محافظة لبنان الجنوبي ثلاثة مناطق زراعية مهمة وهي :

- منطقة مرجعيون - حاصبيا
- ـ المنطقة الساحلية
- منطقة جبل عامل

منطقة مرجعيون - حاصبيا

يوجد في هذه المنطقة اراضي كثيرة مهجورة وغير مستثمرة بسبب ضعف مردود الزراعات التقليدية غير المروية على الرغم من توفر مصادر الرى واهمها مياه الحاصباني والوزاني ومياه شبعا والخيام . وتشكل زراعة الزيتون والخضر ٢٠ ٪ من مجموع المساحات المزروعة . لذلك يتحتم زيادة المساحات المروية وتحسين طرق الرى الامر الذى سيؤدى الى اتساع المساحات المزروعة بالخضار ورفع مستوى معيشة المزارع وتتوفر في المنطقة امكانيات لتوسيع الزراعات العلفية المروية التي تساعد بدورها على تطوير تربية الابقار وانتاج اللحوم . ويجب ايجاد تجهيزات حديثة للرى واتباع طرق حديثة في الارشاد الزراعي بغية تحويل الزراعات فـ من زراعة تقليدية الى زراعة حديثة .

منطقة الساحل :

تكثر في هذه المنطقة زراعة الحضيات والموز حيث تتوفر مياه الرى . تتصم المنطقة بمميزات مناخية وتربة غنية يجب الاستفادة منهابأقصى طاقة في توسيع

زراعة الحمضيات من جهة وزراعة الخضار المختلفة من جهة اخرى ، وذلك للحصول على انتاج مبكر يسهل تصريفه باسعار مرتفعة سواء في الداخل او في الخارج ، كما يجب العمل على تحسين طرق استعمال مياه الري وعلى ارشاد المزارعين في اتباع الطرق الحديثة في انتاج الخضار المبكرة .

منطقة جبل عامل :

تخصص الاراضي الفنية في زراعة التبغ . اما الزراعات التقليدية والتي من أهمها زراعة القمح ، فيمكن التنبؤ بزوالها تدريجيا في المستقبل القريب ، خاصة اذا تم تنفيذ مشاريع الري المحولة للمنطقة الامر الذي سيؤدي الى توسيع زراعات الخضار والنباتات الطبية وتطوير تربية الابقار .

رابعا - جبل لبنان

يمكن تمييز ثلاثة مناطق زراعية اساسية هي :

- جبال بيروت
- الشوف
- الساحل

جبال بيروت :

تتفاعل في هذه المنطقة الاراضي الزراعي امام تقدم العمران والبناء الامر الذي ادى الى تناقص كبير في عدد الجلول وفي المساحات المزروعة . كما ان تقدم العمران في المنطقة ادى من ناحية اخرى الى ارتفاع اسعار الاراضي بشكل لم يعد يسمح بوجود غير الزراعات ذات المردود الكبير كزراعات الخضار وكذلك فان هجرة السكان نحو مدينة بيروت ابعدت عن القطاع الزراعي عددا كبيرا من العناصر البشرية و خفضت من اهمية الزراعة سنة بعد سنة لذلك نرى ان العمل يجب ان يقتصر على اتخاذ بعض التدابير اهمها :

- تنويع زراعات الاشجار المثمرة
- زيادة المساحات المزروعة باشجار التوت
- تحسين اجهزة الري الموجودة حاليا

الشوف :

تكثر فيه زراعات الزيتون والحبوب واللوز والعريش وقد ادى استعمال مياه الري الى تحويل قسم من هذه المزروعات الى زراعة التفاح لكن هذا التحويل لا يزال بطيئا بسبب النقص في الرأسمال المتوفر لدى المزارعين . كذلك فانه يوجد في هذه المنطقة مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية تسمح بتطور تربية الابقار اذا ما استعملت استعمالا حسنا غير ان الزراعة التي يمكن ويجب تشجيعها في المنطقة هي زراعة التوت بغية انتاج الحرير ولقد دلت الدراسة الموضوعة من قبل وزارة التصميم العام على الفوائد الاجتماعية والمادية

التي يمكن الحصول عليها اذا ما توسعت زراعات التوت في بعض المناطق اللبنانية .

منطقة الساحل :

تكثر في هذه المنطقة البساتين المروية الا ان تقدم العمران والبناء قلص من المساحات الزراعية ، وادى الى ارتفاع في اسعار الاراضي . لذلك فأن الزراعة ستنحصر في هذه المنطقة على المنتوجات ذات المردود العالي ، وبالاخص زراعة الحمضيات والخضار .